جامعة الشهيد حـمه لخضر– الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إسهامات الشباب في دعم و ترقية التنمية المحلية من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي

(دراسة حالة بلدية تقرت ما بين سنة: 2012 و2016)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية– تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

إعداد الطالب
محمد الحبيب سعداوي

إشراف الأستاذ
عبد الحميد فرج

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ ياسين شكيمة	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
أ/ عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا و مقررا
أ/ عبد الحميد حامدي	أستاذ متعـاقد	مناقشا

الموسم الجامعي:2017/2016

جامعة الشهيد حـمه لخضر– الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إسهامات الشباب في دعم و ترقية التنمية المحلية من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي

(دراسة حالة بلدية تقرت ما بين سنة: 2012 و2016)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية– تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

إعداد الطالب
محمد الحبيب سعداوي

إشراف الأستاذ
عبد الحميد فرج

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ ياسين شكيمة	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
أ/ عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا و مقررا
أ/ عبد الحميد حامدي	أستاذ متعـاقد	مناقشا

الموسم الجامعي:2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

" وَ قُل اعْمَلُوا فسَيَرى اللّهُ عملَكُم و رسُولُهُ و المُؤمِنونَ
وَ سَتُرَدُّونَ إلى عالِمِ الغَيبِ و الشّهَادَةِ فَيُنَبّئُكُم
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ "

التوبة: 105

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من قال فيهما رب العزة " و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

والدي العزيزين أطال الله عمرهما آمين.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى ابنتي العزيزة الغالية " لبنى ".

إلى زوجتي رفيقة دربي.

إلى كل زملائي في الدراسة "دفعة السياسة العامة والإدارة المحلية" 2015-2017.

محمد الحبيب

شكر و عرفان

الشكر لله و الحمد له على نعمته هذه

كما أتقدم بشكري إلى جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي و على رأسها الأستاذ الدكتور: فرحاتي عمر لمجهوداته خدمة للعلم وطلابه.

و إلى الأستاذ فرج عبد الحميد لما بذله من جهد كبير بإشرافه على مذكرتي هذه .

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى كل من علمني و ساعدني علميا و معنويا و ماديا

و قدم لي النصح و الإرشاد و توجه لله بالدعاء ليوفقني في عملي هذا.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين كل باسمه وصفته العلمية.

محمد الحبيب

مقدمــة

تمهيد

تعتبر فئة الشباب أهم الفئات التي تعمل على بناء وتنمية المجتمع، ولا يقتصر دوره على مجال محدد، بل يتقاطع مع جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومختلف قطاعات التنمية سواء كان نشاطه ضمن أطر قانونية منظمة و مضبوطة في إطار جمعيات محلية، ولائية، أو وطنية أو من خلال فضاءات حرة على غرار مواقع التواصل الاجتماعي، فهو يعد هدفا للتنمية، حيث تسعى التنمية لتطوير قدراته وتعزيز توجهاته والرقي بإمكاناته والحفاظ على حريته و مصالحه، وهي تعنى بالجانب الروحي والمعنوي لديه، ليكون فعالا قادرا على خدمة نفسه ومجتمعه، وكما أنه هو هدف التنمية و غايتها، فهو أيضا الوسيلة التي تحقق بها التنمية أهدافها.

وعليه فإن دور الشباب في عملية التنمية المحلية و ترقيتها تعترضه عديد التحديات والمعوقات التي تواجهه في القيام بدوره كاملا على المستوى المحلي، ومن ثم محاولة الخروج برؤى و أفكار عملية و خطط إستراتيجية ومشروعات تعاون تنموي حقيقي وواقعي يسهم فيها الشباب إسهاما كبيرا.

أولا-أهمية الموضوع

إن الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع هي علمية و عملية.

1-**العلمية:** تتمثل في المساهمة في إثراء البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية، ومحاولة التعرف على محتوى التنمية المحلية و مضامينها، و كذلك معرفة مدى مساهمة الشباب من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في تحقيق تنمية محلية فعالة بطرق علمية ممنهجة.

2-**العملية:** هي محاولة إبراز دور الشباب في إحداث التغيير الإيجابي خصوصا بمحيطه المحلي، استجابة وتكيفا مع التغيرات التي يشهدها المشهد المحلي والوطني والدولي، وصولا إلى مجتمع محلي أكثر قوة و تماسكا، وتنمية محلية هدفها تقديم أحسن الخدمات للمواطن، وضمان استمرارية و سيرورة العمل التنموي المحلي.

ثانيا- أهداف الدراسة

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار الدستوري والقانوني المنظم لعمل الشباب والجمعيات في إطار التنمية المحلية.
- إبراز إسهامات الشباب من خلال الجمعيات ومواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية ببلدية تقرت على وجه الخصوص باعتبارها موضوع الدراسة.
- عرض النتائج المحققة، و المقترحات والعوائق التي تواجه العمل الشباني و الجمعيات في المجال التنموي المحلي بصفة عامة و ببلدية تقرت خصوصا.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع

من دوافع اختيار موضوع إسهامات الشباب في دعم وترقية التنمية المحلية من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة حالة بلدية تقرت ما بين سنة: 2012 و 2016) أسباب ذاتية وموضوعية.

1- **الأسباب الموضوعية:**

- ارتباط الموضوع بتخصصنا السياسة العامة والإدارة المحلية.
- حداثة موضوع الشباب ودوره في التنمية المحلية.
- توضيح واقع الجمعيات ببلدية تقرت في المجال التنموي المحلي، وإبراز العوائق التي تعترض عملها والدور الذي تلعبه فئة الشباب في تحقيق التنمية المحلية.

2- **الأسباب الذاتيـــة:**

- الرغبة في البحث في هذا الموضوع.
- محاولة الاطلاع بشكل معمق على الدور الذي يلعبه الشباب عبر الجمعيات ومواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية ببلدية تقرت في فترة الدراسة المحددة سابقا.
- الاطلاع الشخصي بالواقع الميداني لموضوع الدراسة باعتبار الباحث أحد المهتمين بالشأن التنموي المحلي.

- محاولة جمع وترتيب كل ما يتعلق بموضوع الدراسة في شكل بحث علمي أكاديمي منظم إلى جانب المحاولات الفردية السابقة غير المنظمة في إطار بحوث علمية أكاديمية.

رابعا- الدراسات السابقة

في الآونة الأخيرة أصبح للتنمية المحلية اهتمام الكثير من المفكرين والساسة بالدول النامية و المتقدمة، كما أصبح مجال الدراسة والبحث فيها في توسع وتزايد.

للإشارة فإنه لا توجد دراسة تم معالجتها بهذا الشكل، حيث أن هذه الدراسة تعتبر سابقة وهي الأولى من نوعها، و التي تناولت موضوع إسهامات الشباب من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية ببلدية تقرت.

إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت متغيرا من متغيرات البحث نذكر منها:

- مذكرة ماجيستير للطالب شويح بن عثمان بعنوان" دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية " 2010-2011، و التي تناول فيها الباحث مظاهر التنمية المحلية و أبعادها آليات العمل التنموي المحلي بالبلدية و حاول من خلالها إبراز أهمية التنمية المحلية و اعتبارها قضية تستوجب اهتمام الجميع.
- مذكرة ماجيستير للطالب عبد السلام عبد اللاوي بعنوان " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر " دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج، 2010-2011، و التي تطرق فيها الباحث لخصائص و أسس التنمية المحلية.
- رسالة دكتوراه للباحث عبد الله بوصنوبرة بعنوان " الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب " 2010-2011، و قد تناول فيها الباحث مفهوم الجمعية و الحركة الجمعوية كما تطرق لتاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر.

كما اعتمدنا على بعض المؤلفات القيمة مثل: كتاب فؤاد بن غضبان " التنمية المحلية ممارسات و فاعلون "2015، و كتاب محمد شفيق " التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ".

خامسا- إشكالية الدراسة

إلى أي مدى يساهم الشباب من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التنمية المحلية ببلدية تقرت ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الشباب و التنمية المحلية؟
- ما مفهوم الجمعية و الحركة الجمعوية؟
- ما علاقة الشباب بالتنمية المحلية؟
- ما هي الصعوبات التي تعترض تفعيل العمل الشباني و الجمعيات في بلدية تقرت؟

سادسا- الفرضيات

- كلما كان دور الشباب و الجمعيات فاعلا كلما حققنا تنمية محلية أكبر.
- تؤثر الصعوبات والعراقيل على فعالية العمل الشباني والجمعيات في إطار التنمية المحلية.
- التنمية المحلية عملية متكاملة و غير قابلة للتجزئة.

سابعا- المناهج و الاقترابات المعتمدة في الدراسة

1- المنهج الوصفي التحليلي: و يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين، و يعتبر آخرون أن المنهج الوصفي طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد مفاهيم الشباب و التنمية المحلية وفي وصف العلاقة بينهما، وكذا تحديد مفهوم الجمعيات والحركة الجمعوية ومساهمتها في التنمية المحلية.

2- منهج دراسة حالة: و الذي يقوم على دراسة وضعية معينة بتعمق و استيفاء المعلومات عن كل جوانبها التي هي محل الدراسة، و استخلاص النتائج بشأنها و ينطبق هذا على موضوع هذه الدراسة الميدانية لواقع إسهامات و أدوار الشباب سواء في إطار جمعوي، أو من

خلال مواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية ببلدية تقرت في الفترة مابين (2012 و 2016)، وكذا التطرق لمختلف النتائج و تقييمها، والتعرف على الصعوبات و العراقيل التي تعترض عمل الشباب و الجمعيات في إطار التنمية المحلية، و تقديم الحلول و التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

3- **الاقتراب القانوني:** يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث والمواقف، والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، و بصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك، كما تهتم بالأفعال و الجزاءات، حيث يستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحقوق والواجبات والإلزام والمسؤولية وغيرها، و قد أعتمد هذا الاقتراب لتوضيح الجوانب والمركز القانوني للجمعيات ومدى التزامها بالقواعد القانونية المنظمة لعملها، و شرعية الأدوار المنوطة بها أو عدمها، بالإضافة للجزاءات والعقوبات القانونية المترتبة على مخالفتها لتلك الضوابط القانونية، حيث تتمتع الجمعيات والأفراد المنضوين تحتها بحقوق يكفلها الدستور و القانون، كما عليها واجبات و إلزام ومسؤوليات جزائية أمام القانون.

4- **اقتراب الجماعة:** حيث يستخدم هذا الاقتراب لدراسة سلوك الجماعات و تأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، و كذلك تأثيرات الجماعات في النظام السياسي، و خصوصا في عملية صنع القرارات، حيث تلعب تنشئة الجماعة لأعضائها سياسيا دورا مهما في تكوين اتجاهاتهم و ميولهم، و تكوين اتجاهاتهم نحو السلطات الحاكمة، والوطن، والنظام السائد و الجماعات الأخرى، وقد تم الاعتماد على هذا الاقتراب لتوضيح أن العملية التنموية هي نتيجة لتفاعل و تأثيرات مختلفة تقودها جماعة الشباب و ذلك من خلال الجمعيات كأطر قانونية تنظم عمله، أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كإطار حر لتبادل الأفكار و الآراء و التوجهات، حيث تعمل على تنشئته سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، و ثقافيا ليقود عملية التغيير و صنع القرارات من أجل تحسين أوضاعه المعيشية، من خلال الضغط السلمي على النظام السياسي.

ثامنا- حدود الدراسة

1-الحدود المكانية:

سيتطرق الموضوع إلى إسهامات الشباب عبر الجمعيات ومواقع التواصل الاجتماعي في دعم و ترقية التنمية المحلية ببلدية تقرت كعينة للدراسة و ذلك على اعتبار أن صاحب الدراسة أحد سكان هذه البلدية.

2-الحدود الزمانية:

ستركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2012 باعتبارها سنة بداية نشاط فعلي وملموس لإسهامات الشباب في مجال التنمية المحلية ببلدية تقرت كعينة، وصولا إلى سنة 2016.

تاسعا- خطة الدراســـــة

لمعالجة الموضوع المطروح فقد تم الاعتماد على خطة تتكون من فصلين كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة، احتوى مبحثين الأول حول الشباب والتنمية المحلية تم التطرق فيه من خلال مطلبين الأول متعلق بمفهوم الشباب، والمطلب الثاني لتوضيح مفهوم التنمية المحلية، أما المبحث الثاني الذي يمثل علاقة الشباب بالتنمية المحلية من خلال الجمعيات، الذي قسم إلى مطلبين الأول يتعلق بقانون الجمعيات والمطلب الثاني خاص بالشباب و علاقته بالتنمية المحلية، ثم خلاصة واستنتاجات.

الفصل الثاني بعنوان دور الشباب في التنمية المحلية عبر الجمعيات ومواقع التواصل الاجتماعي (دراسة حالة بلدية تقرت من سنة: 2012 إلى 2016)، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول متعلق بمساهمة الجمعيات ومواقع التواصل الاجتماعي في العمل التنموي المحلي ببلدية تقرت، و الذي تم تقسيمه إلى مطلبين، تضمن الأول واقع الحركة الجمعوية ببلدية تقرت، والمطلب الثاني تضمن مساهمة الشباب في التنمية المحلية، و المبحث الثاني تضمن تقييم دور الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية، بدوره احتوى مطلبين الأول خصص للنتائج المحققة في إطار التنمية المحلية، والمطلب الثاني لعوائق العمل الشباني في مجال التنمية المحلية، ثم خلاصة و استنتاجات و في النهاية خاتمة و توصيات في موضوع الدراسة.

عاشرا- صعوبات الدراسة

لقد واجهت الباحث صعوبات أثناء إعداد هذا البحث أهمها:

- ندرة المراجع.
- قلة الدراسات السابقة بصفة مباشرة في موضوع الشباب و الجمعيات و دوره في دعم وترقية التنمية المحلية ببلدية تقرت.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عديدة للشباب والتنمية المحلية، والتي أخذت عدة أشكال من حيث التعاريف، باعتبارهما محل اهتمام الكثير من المختصين والباحثين في مختلف المجالات العلمية و الفكرية، منها: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية من جهة، وكذا الإطار القانوني للجمعيات، وعلاقة الشباب بالتنمية المحلية من جهة ثانية.

المبحث الأول:الشباب والتنمية المحلية

بتداخل الاتجاهات والأفكار حول مفهوم الشباب من جهة، وأبعاد التنمية المحلية وتشابكها و تفاعلها من جهة ثانية، تعددت المحاولات ووجهات النظر قصد وضع تعاريف واضحة لمفهومي الشباب، والتنمية المحلية، فهناك من حاول ربطهما بالجانب والبعد الاقتصادي، وأخر حاول ربطهما بالبعد الإنساني الاجتماعي، وهناك من حاول ربطهما بالبعد الثقافي والأخلاقي والسيكولوجي، كل هذا جعل من الصعب تحديد تعريف شامل لكلا المفهومين بالتركيز على جانب وإهمال الجانب الأخر، لأن تحديد مفهوم شامل لكل منهما يتطلب مجموعة من الروابط أو نسيج من العوامل السياسية و الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية و الإدارية...إلخ.

المطلب الأول: مفهوم الشباب

يطرح مفهوم الشباب إشكالية علمية كبيرة تواجه البحوث والدراسات الاجتماعية التي تباشر أوضاع هذه الفئة الاجتماعية، وتأتي هذه الإشكالية انعكاسا للتنوع في الكبير في دلالات المفهوم بين البلدان وفي مجال الاستخدام المتنوع الذي يتجلى في الدراسات والبحوث الجارية في ميدان الشباب، إذ غالبا ما يشار إلى فئات عمرية مختلفة في تحديد هذه الشريحة الاجتماعية وذلك يتباين في إطار البلد الواحد ويتنافر إلى حد كبير بين المجتمعات الإنسانية المختلفة.[1]

ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل تحديد المؤشرات الواحدة لتحديد الفئة الشبابية في العالم، وقد ترامت هذه الجهود من باحثين منفردين إلى مستوى المؤسسات والمعاهد العلمية المختلفة بما في ذلك مؤسسات اليونسكو والمؤسسات القومية والوطنية.

[1]- علي أسعد وطفة، **تأملات في مفهومي الشباب و ثقافة الشباب**، www.tourathtripoli.org ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/20، 16:00.

و قبل التطرق لمفهوم الشباب من الناحية المستخدمة دوليا، لابد من تعريف الشباب لغويا واصطلاحيا.

أولا- تعريف الشباب:

1-**الشباب لغة:** يعني الفتاء والحداثة، وهو عكس الهرم.[1]

وفي المعجم اللغوي الانجليزي **oxford** فإن الشباب بالانجليزية **youth** تطلق على المرحلة العمرية التي تمتد من مرحلة الطفولة إلى ما قبل الرشد.[2]

2- الشباب اصطلاحا:

أما عن الجهود الفردية للباحثين بصدد إيجاد مفهوم الشباب، يعلن الباحثان الألمانيان **lessing** و **liebg** أن مفهوم الشباب مفهوم إنشائي ذهني خالص، و بالمقارنة تتميز مفاهيم الطبقة و السلطة و النمو بالوضوح و القطعية.[3]

كما حاول السوسيولوجي الروماني ماهلير **mahler** معالجة مفهوم الشباب عبر دراسته لاتجاهات الباحثين نحو الشباب ودوره في الحياة المعاصرة، فالشباب حسبه نتاج لكل الفعاليات الاجتماعية السارية في المجتمع وهم في الوقت نفسه قوة حقيقية وتمتلك الخصوصية وخاصة في الأوقات الحرجة لعملية التغيير الاجتماعي.[4]

إن مفهوم الشباب يتسع للعديد من المجالات التالية:

أ- **الاتجاه البيولوجي:**وهذا الاتجاه يقوم على أساس الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان الذي يكتمل فيه نضجه العضوي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن 15-25 وهناك من يحددها من13-30 سنة.[5]

---

[1] -شيرين طقاطقة، **دور الشباب في بناء المجتمع**، www.mawdoo3.com ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/19، 16:53.

[2] - نفس المرجع.

[3] - علي أسعد وطفة، مرجع سابق.

[4] -المرجع السابق.

[5] -أحمد فال ولد سيد المختار، **مفهوم الشباب و دوره في المجتمع**، http://www.birmogreine.net ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/20 ، 12:13.

ب- الاتجاه السيكولوجي: فيرى أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، بدءا من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي.[1]

وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العملية و الثقافة المكتسبة من المجتمع.

ج- **الاتجاه الاجتماعي:** ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، وقد رأى "أحمد فؤاد" مجموعة من السمات و الصفات و الخصائص إذا توافرت في فئة السكان كانت هذه الفئة شبابا، وأن فترة الشباب هي تلك الفترة من النمو والتطور الإنساني التي تتسم بسمة خاصة تبرزها وتعطيها صورتها المميزة.

وتنقسم هذه الفترة في نظره إلى أربع مراحل:

- مرحلة المراهقة وهي التي تمتد من 12-15 سنة.
- مرحلة اليفاع وهي التي تمتد من 15-18 سنة .
- مرحلة الشباب المبكر وهي التي تمتد من 18-21سنة .
- مرحلة الشباب البالغ وهي التي تمتد من 21-25 سنة .

وعن جوهر الاختلاف بين هذه الاتجاهات الثلاث في تحديدها لمفهوم الشباب، نجد أن مفهوم الشباب يختلف من المنظور الاجتماعي عن المفهوم البيولوجي من حيث الاقتصار على جوانب النضج الجسمي، كما يختلف عن المفهوم السيكولوجي من حيث الاقتصار على جوانب النضج النفسي. [2]

ولأغراض إحصائية تعرف الأمم المتحدة الشباب بأنه أفراد في أعمار 15-24 سنة ويشمل هذا النطاق أولئك المعترف بهم رسميا في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بأنهم في شبابهم وأولئك الذين يصنفهم كثر بأنهم مراهقون.

---

[1] - نفس المرجع.

[2] - المرجع السابق.

وباستخدام تصنيف آخر تحدد مبادرة الشرق الأوسط الشباب بأنهم ذوو أعمار من 15-29 عاما. [1]

3-**التعريف الإجرائي:** أجمع أغلب الباحثين بأن الشباب يمثل القوة المحركة لكل شعب، وهو الأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمعات وتشكل هذه الفئة في كل المجتمعات الشريحة الأكثر تأثرا بالأوضاع السياسية و الاقتصادية السائدة، وهي الفئة الأكثر دينامية وتحركا في المجتمع، حيث لا يقل عمر الشباب عن15 سنة كما لايزيد عن 35 سنة حسب أغلب التعريفات السابقة الذكر.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

سيتم التطرق في هذا المطلب لمفهوم التنمية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة لها لغة واصطلاحا، وصولا إلى تحديد مفهوم واضح وشامل للتنمية المحلية، ثم أهم خصائص ومقومات وأبعاد التنمية المحلية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية تفكر جديا في عملية التنمية.

بمعنى آخر فإن مفهوم التنمية و التنمية المحلية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات، مثل التطور والتقدم، التمدن، التحديث، التحضر، الرقي والتغريب، وعليه فقد طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في أسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية بعد حصول هذه الدول على استقلالها السياسي، مما حذا بهذه الدول ببذل جهود كبيرة من أجل تحريرها من التبعية للخارج باعتبار الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور يتأتي من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، لذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة التخلف.

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير**. الولايات المتحدة الأمريكية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2016، ص 18.

تختلف تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها الفقهاء، ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ومتعددة، ويعود السبب في الاختلاف إما للمكان أو للتاريخ أو الظروف السائدة أو الأيديولوجيا نفسها.[1]

أولا- تعريف التنمية:

1-**التنمية لغة:** التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر.

مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر.

2-**التنمية اصطلاحا:** هي روابط مختلفة و متداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة، كالبعد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الإداري...إلخ.[2]

لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955 أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي و مبادئه.

ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا أخر باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

مما تقدم من تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية يمكن القول إنه مفهوم واسع وفضفاض لا يوجد إجماع على تعريف من التعريفات السابقة، فجاء كل تعريف منسجما مع اختصاص كل كاتب و ميوله و إيديولوجيته.

وخلاصة القول إن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[3]

وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد دون أن يكون هناك تركيز على جانب دون آخر.

1- رافيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق- دراسة حالة الجزائر: 2001-2011**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 18.

1- المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع** . مصر: الكتب الجامعي الحديث، 1993، ص 13.

ثانيا- الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها:

بعد الحديث عن التنمية بسياقها التاريخي والتطرق إلى التعريفات المختلفة لابد من التمييز بين التنمية و بين مجموعة من المصطلحات المشابهة لها سواء من حيث التقارب اللغوي أو التشابه في المدلول كمصطلح التحديث،أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة مع هذا المصطلح و أهم الفروقات.[1]

1- **الفرق بين التنمية والنمو:** فالنمو هو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن، و النمو يحدث في الغالب عن طريق التطوير البطيء و التحول التدريجي،أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

2- **الفرق بين التنمية والتغير:** إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء و الازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

3- **الفرق بين التنمية والتطور:** إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

4- **التقدم:** مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة و نهائية بعد حدوث التنمية و التنمية الشاملة.

5-التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية والتحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات، الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا و ثقافيا و روحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية و المعدات الآلية والسلع الاستهلاكية.

1- رافيق بن مرسلي، مرجع سابق، ص 19.

ثالثا- ماهية المحلية:

إن مفهوم المحلي يرتكز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها:[1]

1-**العنصر الجغرافي:** ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.
2-**عنصر الهوية أو الانتماء:** والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
3- **توفر مجال (فضاء) ملائم:** تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
4- **عنصر إداري:** والذي قد يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية، جهوية...إلخ.)

من خلال هذه العناصر يمكن تقديم مفهوم للمحلية بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين أشخاص، ممارسات ثقافية...إلخ.) تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك ، وبالتالي إعداد الإستراتيجيات الجماعية للتنمية، يقول الاقتصادي" برنارد بيكزر".

رابعا- التنمية المحلية:

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، و ارتباط التنمية المحلية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و العدالة في توزيع عوائد التنمية.

1- تعريف التنمية المحلية:

أ- إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق و تلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر لها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها: "عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف ، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي و إنشاء صناعات ريفية توفر

1- خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، 2011، ص 11.

فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية و التعليمية ووسائل الاتصال و الإسكان".

ب- كما يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: السياسات و البرامج التي تتم وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.[1]

ج- فالتنمية المحلية بهذا المعنى، تغيير في البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة و البرامج الحكومية، غير أن هذه الخطط والبرامج تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية والسياسية لمنطقة ما، فالتنمية المحلية ترمي في حقيقة الأمر للقضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي و الاقتصادي عندهم وهو ما يستوجب إلى جانب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية و تكوين سياسي، وجود طاقات شبانية واعية وفعالة في آن واحد، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المنشودة.[2]

د- وفي سياق المفاهيم المتعددة للتنمية المحلية نجد تعريف "محي الدين صابر" الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا". [3]

هـ- ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف إجرائي للتنمية المحلية بأنها "عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، ويمكن

---

[1] - المرجع السابق، ص 18.

[2] - عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 54.

[3] - شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البلدية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 76.

بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.[1]

2- خصائص و مقومات وأبعاد التنمية المحلية:

تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها:[2]

أ- أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد.

ب- التنمية المحلية عملية موجهة و متعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية، بل هي عملية إرادية مخططة.

ج- إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير و التخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالرغبة في التخلص من التخلف من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

د- إن التنمية بصفة عامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة.

3- **أسس التنمية المحلية.** نذكر من بينها:[3]

أ- **الأسس المالية:** يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه.

ومن الأسس المالية المساعدة على تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

1- وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 53.

2- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 55.

1- المرجع السابق، ص 56.

- توفير نظام محاسبي كفء.

- تنظيم رشيد للمعلومات.

- تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.

ب- **الأساس البشري:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية فدور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

- أنه وسيلة لتحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، و الثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة.

ج- **الأسس التنظيمية:** تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة المرافق المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية.

4- أبعاد التنمية المحلية:

أ- **البعد الاقتصادي:** إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية الذي يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منه تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها.[1]

1- أحمد غربي، " **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، الجزائر، العدد 04، أكتوبر 2010، ص 48، 49.

ب- البعد الاجتماعي: وهو بعد تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة، الخدمات الاجتماعية مثل: الصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي.

ج- البعد السياسي: يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة و المشاركة و توزيع الأدوار، فلا تكون التنمية ذات الطابع و البعد السياسي إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية و المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي إليها.[1]

د- البعد الإداري: يرتبط البعد الإداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى مزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية و زيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية وبجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ.[2]

---

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**. الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2015 ، ص 34.

[2]- جمال زيدان ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع** دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد10/11. الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2014، ص21.

المبحث الثاني: علاقة الشباب بالتنمية المحلية من خلال الجمعيات

سيتم في هذا المبحث التعرف على مفهوم الجمعية و الحركة الجمعوية وإطارها القانوني وواقعها اليوم في الجزائر وما يمكن أن تقدمه لصالح المجتمع في جميع النواحي الصحة، التدريب، التوعية، الإدماج الاجتماعي، الترفيه، ودورها في تأطير الشباب خاصة، وتنظيم قدراتهم ومواهبهم في حالات الاعتراض و الاحتجاج على القرارات التي تمسهم وذلك نظرا لخطورة دور الشباب في النهوض بمجهودات التنمية و إنجاحها أو تعطيلها على اعتبار أنه يشكل الفئة الأكبر من تركيبة سكان الجزائر، ولأنه كما يقال هو نصف الحاضر و كل المسقبل، وبذلك تكون الجمعيات هي قنوات الاتصال الآمنة لتبليغ المطالب الشرعية للشباب.

المطلب الأول: قانون الجمعيات

سيتم التطرق في هذا المطلب بداية لمفهوم الجمعية على اعتبار أنها تمثل أحد أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني، وبعض خصائصها، وكذا مفهوم الحركة الجمعوية، ثم التطرق لتاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر باختصار ووصولا للقانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات كإطار قانوني لتأسيس و تسيير و تنظيم عمل الجمعيات.

أولا- مفهوم الجمعية: إن مفهوم الجمعية لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة مستقلة و نشطة، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية و النقابات و النوادي.[1]

1- تعريف الجمعية:

وللجمعية تعاريف متنوعة و محددات معيارية مختلفة من بلد لأخر حسب نظامه السياسي، وسياقه الثقافي و الاجتماعي و الأهداف المطلوبة منها.

أ- من التعاريف السائدة حول مفهوم الجمعية هو تعريف "المنصف وناس" الذي يرى فيه أن " الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية و الثقافية، وأنها

[1]- عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011 ص 21.

هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي و جماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام".

ب- و تعرف "أماني قنديل" الجمعيات بأنها "مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة تتبنى أهدافا متنوعة، و قد تنشط في مجال واحد كرعاية المعاقين مثلا، أو عدة مجالات كالطفولة، المساعدات الخيرية و غيرها...".[1]

2- خصائص الجمعيات:

يتضح من خلال استعراض التعاريف المذكورة سابقا، أنها تشترك في جملة من السمات والملامح الأساسية رغم اختلاف التسميات، وتتمثل أهم تلك السمات كما وضعها باحثون من 12 دولة في مشروع بحث دولي بجامعة "جونز هوبكينز الأمريكية " فيما يلي:[2]

أ- الجمعيات منظمات تطوعية إلى حد ما، أي أنها إرادية و اختيارية

ب- تعبر عن أهدافها بواسطة الجهود السلمية المنظمة و الدائمة.

ج- لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو على أعضائها.

د- لا تسعى إلى الربح المادي، فهدفها اجتماعي و إنساني و ليس تجاري.

هـ- لها استقلاليتها وإدارتها الذاتية.

و- لها هيكل رسمي معترف به قانونا ومنظم تنظيما إداريا محكما.

ز-غير سياسية، حيث لا يتحكم في برامجها أحزاب أو مرشحين لمناصب سياسية.

3- **التعريف الإجرائي للجمعية:** فهو أن " الجمعية هي تنظيم يشمل عددا من المواطنين يجتمعون بشكل طوعي في إطار القانون بهدف تقديم الخدمة الاجتماعية و تفعيلها بشكل علمي لفائدة الشباب لتحسين ظروف حياتهم ذهنيا وجسميا و اجتماعيا دون انتظار مقابل لذلك". [3]

1- المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- نفس المرجع، ص 22.

3- يمين رحايل، **الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في الأنثروبولوجيا، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 20.

ثانيا- مفهوم الحركة الجمعوية: يرى الكثير من الباحثين أن هناك أوجه اختلاف عديدة بين الحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية، أو المنظمات غير الحكومية، على اعتبار أن المفهوم الأول يشير إلى تلك القوى الاجتماعية التي تدفعها أزماتها لبلورة وعيها بالتعبير عنه في شكل انتفاضات احتجاجية أو حركات مطلبية منظمة كالنقابات أو الاتحادات المهنية، أما عن المنظمات والجمعيات فهي تلك الجماعات الطوعية التي تعمل على تعبئة أوسع عضوية ممكنة حول هدف يتطلب التمكين لتحقيقه، وتتخذ شكل جمعيات أو روابط، ومن أمثلة ذلك حركة أنصار البيئة، و حركة الدفاع عن حقوق المرأة، وحركة المناهضين للعولمة...إلخ.

1- إن مصطلح " الحركة الجمعوية" الذي عادة ما يستخدم بكثرة في بلدان المغرب العربي مستمد من مفهوم الجمعية نفسه، وتدل لفظة الحركة على الجهود و المساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والاختيارية في برامجها و أنشطتها دون انتظار تدخل الدولة، مع ممارسة أشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لحماية مصالحها و مصالح المجتمع ككل.[1]

2- والحركة الجمعوية من منظور هذه الدراسة ، تتمثل في أنها شكل جديد من أشكال الحركات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها بواسطة الجهود السلمية المنظمة والدائمة للجمعيات المحلية أو الوطنية التي تستهدف حث المواطنين على المشاركة في تحقيق التنمية، فتحدث ديناميكية في المجتمع كمؤشر لوعيه وحيويته.

ثالثا- تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر و الإطار القانوني المسير للجمعيات و تأسيسها:

سيتم في هذا العنصر الإشارة بإيجاز لمراحل سيرورة النشاط الجمعوي في الجزائر بدءا من:

1- **مرحلة السيطرة الاستعمارية 1830 إلى 1962 بداية تاريخ استقلال الجزائر:** حيث تميزت تلك الفترة بما يلي:

أ- اعتماد مؤسسات تقليدية متمثلة في الزوايا والجماعات الدينية و العشائرية.

[1]- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق، ص 20.

ب- انعدام التأطير القانوني وسيطرة السلطات الفرنسية عن طريق مدنيين و عسكريين أوروبيين انطلاقا من نزعة عنصرية على تلك المؤسسات التقليدية. [1]

ج- ظهور جمعيات ثقافية ورياضية حسب قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ: 1901/07/05 تعمل لصالح المستعمر الفرنسي أكثر منها لترقية المستوى الاجتماعي ومحاربة الفقر.

د- ظهور بعض الجمعيات الدينية منها "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" كمدرسة حقيقية للوطنية بشمال إفريقيا آنذاك، ودورها الكبير في تأكيد الهوية الثقافية و العقائدية و اللغوية المتميزة عن المستعمر الأوروبي.[2]

2- مرحلة ما بعد الاستقلال ما بين 1962 و 1988 (مرحلة الدولة الوطنية):

وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

أ- سيطرة الدولة و تأطيرها ومراقبتها عن قرب لجميع فضاءات التنشئة الاجتماعية، و دولنة المجتمع وتأميمه بشكل عام، ورفضها المطلق لأي وساطة بين مؤسساتها و المواطن، ومن أمثلة ذلك حل" جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" سنة 1963.

ب- صدور تعليمة 02 مارس 1964 عن وزارة الداخلية لإجراء تحقيق مدقق عن أهداف ونشاط الجمعيات المصرح بها.

ج- فترة الشغور القانوني من 1962 إلى 1971 الذي مس القانون المسير للجمعيات التي استمر تنظيمها و تسييرها بموجب القانون الفرنسي لسنة 1901.[3]

د- صدور الأمر رقم 79/71 عام 1971 الذي أفرز بدوره حالة قانونية جديدة لتعامل السلطات العمومية السائدة مع مكونات الحركة الجمعوية.

هـ- صدور القانون رقم 85-17 سنة 1985 المتعلق بالتنظيمات غير السياسية.

1- يمين رحايل، مرجع سابق، ص 36.

2- المرجع السابق، ص 38.

3- نفس المرجع ، ص 39.

و- صدور المرسوم التطبيقي بتاريخ 02 فيفري 1988 و سحب الروح الليبيرالية في مسألة تأسيس وتسيير الجمعيات و الإبقاء على صلاحيات الإدارة في عملية مراقبة تأسيس الجمعيات.

ز- أحداث أكتوبر 1988 و أهميتها في تاريخ الحركة الجمعوية، وبداية مرحلة الانفتاح وظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وممارسة.

3- القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات و تداعياته وشروط تأسيس الجمعيات:

إن أهم ما يميز العمل الجمعوي من الناحية القانونية هو صدور القانون رقم: 90-31 بتاريخ 1990/12/04م المنظم والمسير للجمعيات و الذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي، حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، ورفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسيط إجراءات التأسيس، وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كما ونوعا، وبشيء من الشمولية من حيث النوع و الانتشار الجغرافي،[1]حيث عرف القانون 90-31 الجمعية في أحكام المادة الثانية منه بقوله: " تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون و معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي و الثقافي على الخصوص".[2]

أ- كما يرجع الفضل في الانتشار الواسع للجمعيات بالدرجة الأولى إلى التسهيل في إجراءات التأسيس، فالمادة 07 من القانون رقم 90-31 لعام 1990 تنص على أن الجمعية من أجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا: [3]

- إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة للحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ الإيداع.

---

[1]- المرجع السابق، ص 42.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990)، ص 1686.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990)، ص 1687.

- نشر قرار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية على الأقل .

ب- وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة 04 من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء:

- من جنسية أجنبية.
- لا يتمتعون بحقوقهم المدنية.
- إذا كان سلوكهم مخالف لمصالح النضال من أجل التحرر الوطني.

ج- أما عن الإجراءات العقابية التي يمكن أن تتخذ ضد الجمعية، أصبحت تحال على الجهات القضائية المختصة، فالمادة 23 من نفس القانون تنص على أنه يمكن للقضاء الحكم بتعليق الجمعية وجميع نشاطاتها، وذلك عند ممارسة الجمعية نشاطات تخالف القوانين النافذة أو الأهداف المحددة لها، بناءا على تحقيق من السلطة العامة المختصة.

د- كما يمكن لنفس الأسباب حل الجمعية عن طريق القضاء حسب المادة 35 من نفس القانون.

وبشكل عام من الناحية التشريعية يعتبر القانون 90-31 المنظم والمسير للقطاع الجمعوي ميسر ومشجع لازدهار وتطور الحركة الجمعوية.[1]

حيث شهدت انتعاشا كبيرا بصدور القانون سالف الذكر، فالتقديرات الرسمية لوزارة الداخلية الجزائرية بصفتها الوصاية الأولى على الحركة الجمعوية تشير إلى أن عدد الجمعيات كبير جدا، حيث تطور عددها من حوالي 30 ألف جمعية سنة 1992،إلى 48 ألف سنة 1997،ثم 53 ألف سنة 2000، لينتقل إلى حوالي 75 ألف جمعية سنة 2001،منها نحو 830 جمعية وطنية ناشطة في شتى المجالات، وعلى رأسها الجمعيات المهنية (جمعيات أطباء، محامين، تجار...إلخ).[2]

4- القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات و تداعيات و شروط تأسيس الجمعيات:

---

[1]- فاطمة بن يحي، عمر طعام، "**واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر،العدد 11، جوان 2015، ص 205.

[2]- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق، ص 103.

وصولا إلى القانون العضوي 12-06 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، والذي يعد من أهم القوانين التي جاءت بها ورشات الإصلاح السياسي في الجزائر،عقب موجة الأحداث الدولية في الأقاليم والدول العربية المجاورة، وفي ظل المناخ الاقتصادي العالمي المتسارع ، حيث سارع النظام السياسي في الجزائر على إثرها إلى تعديل جملة القوانين، أهمها قانون الجمعيات بعد المشاورات والمناقشات، حيث عرفت المادة الثانية منه الجمعية بقولها: " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أومعنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي و العلمي والديني و التربوي والثقافي والرياضي والبيئي و الخيري والإنساني".[1]

و الملاحظ لقانون 12-06 ومن خلال استقراء التعريف الذي جاء به للجمعية، يلاحظ أن المشرع الجزائري قد وسع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري و المحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان، و المجال العلمي و التربوي والثقافي.

أ- شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات في ظل القانون 12-06:

فقد اشترط القانون 12-06 جملة من الشروط، بعضها خاص بالأعضاء المؤسسين للجمعية، والباقي تعلق بأهداف الجمعية نذكر بعضها:[2]

- حسب نص المادة 04 من نفس القانون فإنه يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس الجمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا:
- بالغين سن 18 سنة فما فوق.
- من جنسية جزائرية.
- متمتعين بالحقوق المدنية و السياسية.
- غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع نشاط الجمعية.

1- كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014، ص 53.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير2012)، ص 34.

- أما بخصوص الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري كالمؤسسات والشركات و الخاضعين لقواعد القانون الخاص فقد حددت أحكام المادة 05 منه شروط تأسيس هذا النوع من الجمعيات.

ب- إجراءات تأسيس الجمعيات في ظل القانون 12-06:

- بغية الحصول على الاعتماد القانوني للجمعية لابد من توفر جملة من الإجراءات القانونية نذكر من بينها:[1]
- هدف الجمعية وتسميتها و مقرها.
- نمط التنظيم و مجال الاختصاص الإقليمي.
- حقوق وواجبات الأعضاء.

ج- شروط و كيفيات انخراط الأعضاء، انسحابهم و شطبهم و إقالتهم:

حيث يتم تحرير محضر الجلسة من قبل محضر قضائي، ومن الواجب أن يكون عدد الأعضاء بالنسبة لـ:[2]

- الجمعيات البلدية 10 أعضاء.
- الجمعيات الولائية 15 عضوا منبثقين عن بلديتين على الأقل.
- الجمعيات ما بين الولايات 21 عضوا منبثقين عن ثلاث ولايات على الأقل.
- الجمعيات الوطنية 25 عضوا منبثقين عن 12 ولاية على الأقل.

ويخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي و تسليم وصل تسجيل، ويتم إيداع التصريح التأسيسي لدى:

- المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية.
- الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية.
- وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الولائية و الوطنية.

1- بن ناصر بوطيب، "**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06**"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، جانفي 2014، ص 256، 257.

2- المرجع السابق ، ص 258.

يودع التصريح التأسيسي و يرفق بطلب تسجيل الجمعية ويكون موقعا من قبل رئيس الجمعية أو ممثله القانوني، وقائمة اسمية تضم الأعضاء المؤسسين (الهيئة التنفيذية) وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم، وكذلك المستخرج رقم 03 من صحيفة السوابق العدلية لكل عضو مؤسس، ونسختين من القانون الأساسي (نسخ طبق الأصل) ومحضر الجمعية العامة التأسيسية المحرر من قبل محضر قضائي، والوثائق وعنوان المقر.[1]

ويتم إيداع الملف من قبل رئيس الجمعية أو الممثل القانوني له لدى الجهات الإدارية المختصة، على أن يتم تسليم وصل إيداع من قبل الإدارة المعنية بعد تحقيق و فحص حضوري لوثائق الملف وهذا الأمر وجوبيا في ظل القانون 12-06.

وقد حدد المشرع للجهات الإدارية أجال قانونية للفصل في موضوع قبول الملف أو رفضه ، و اختلفت المدة بحسب نوع الجمعية المراد تأسيسها :

- بالنسبة للجمعيات البلدية منحت 30 يوما للفصل في الموضوع.

- بالنسبة للجمعيات الولائية منحت 40 يوما للفصل في الموضوع.

- الجمعيات مابين الولايات منحت الوزارة المكلفة بالداخلية مدة 45 يوما للفصل بقبول الجمعية أو رفضها.

ويتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضائه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو رفض التأسيس.

يتم تسليم وصل التسجيل من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية ، الوالي بالنسبة للجمعيات الولائية، والوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية والولائية.

[1]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

أما في حالات رفض تأسيس الجمعية، وبالعودة لأحكام المادة 10 من نفس القانون فإن المشرع قد ألزم الإدارة المعنية بتعليل أسباب الرفض، وقيدها أن يكون الرفض لعدم احترام نص القانون 12-06 وإلا عد الرفض باطلا.[1]

د- حقوق وواجبات الجمعيات ومواردها المالية في ظل قانون 12-06:

بالعودة إلى الفصل الثاني بالباب الثاني من نفس القانون نجد أن المشرع قد حدد حقوق الجمعيات وواجباتها، حيث نصت المادة 13 منه على جملة من الواجبات نذكر منها :[2]

- ألا تكون للجمعية أي علاقة بالجانب السياسي تنظيميا أو هيكليا.
- منع القانون تدخل أي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي عن الجمعية من التدخل في سير عملها.
- لا يمكنها تلقي إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها، ولا يجوز المساهمة في تحويلها.

أما بخصوص الموارد المالية للجمعيات فقد حددتها أحكام المادة 29 من القانون 12-06 كما يأتي:

- اشتراكات أعضائها.
- المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية و أملاكها.
- الهبات النقدية و العينية و الوصايا .
- الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.
- مداخيل جمع التبرعات.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير2012)، ص 35.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير2012)، ص 35.

هـ- تعليق عمل الجمعيات وحلها في ظل القانون 12-06:

تعددت الأسباب التي تؤدي إلى تعليق نشاط الجمعيات أو حلها بموجب القانون 12-06 فحسب نص المادة 39 منه فإنه يعلق نشاط الجمعية في حالة تدخل الجمعية في الشؤون الداخلية للبلاد، أو المساس بالسيادة الوطنية، وكذلك في حال عدم تقديم تقارير محاضر اجتماعات الجمعية العامة.[1]

و يتم حل الجمعيات في حال حصولها على موارد مالية من جمعيات أجنبية أو منظمات غير حكومية، غير تلك الناتجة عن علاقات التعاون.

ويكون تعليق نشاط الجمعية لمدة لا تتجاوز 06 أشهر، ويتم إعذار الجمعية وجوبا قبل تعليق نشاطها .

أما في حالات الحل الإرادية، حيث يتم الاتفاق بين الأعضاء المؤسسين للجمعية على حلها و تعليق نشاطها عن طريق الجهات القضائية المختصة.

رابعا- قراءة نقدية في القانون رقم 12-06. حيث يمكن ملاحظة ما يلي:[2]

1-إن القراءة الأولية للقانون 12-06 توحي أن هذا القانون عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 90-31 بدليل التطابق الكبير بين العديد من نصوص موادهما، كما أن قانون 12-06 صدر في أجواء إقليمية ودولية عربية غير مستقرة.

2- بالعودة لإجراءات تأسيس الجمعيات في القانون 12-06، فالموافقة المسبقة من السلطات العمومية يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد للجمعيات أو رفضها.

3- مبالغة المشرع لقانون 12-06 في عدد الأفراد المكونين للجمعيات، خاصة في الجمعيات ما بين الولايات، والجمعيات الوطنية، حيث طلب ما بين 12 و 25 عضوا، وهو ما يزيد صعوبة وأنه بالإمكان تشكيل الجمعيات حتى بعدد أقل.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير2012)، ص 38.

2- بن ناصر بوطيب ، مرجع سابق، ص 263، 264.

4- كما أن المساعدات المقدمة من قبل الدولة في ضوء هذا القانون لم تحدد لها أسس علمية و تقنية لتقديمها، بل تركها سلطة تقديرية للإدارة ما يفتح المجال أمام التقييم حسب الولاء و التبعية السياسية.

بالإضافة لما سبق ذكره كون القانون 12-06 جاء عبارة عن إثراء للقانون 90-31 فإن ما تجدر إليه الإشارة هنا هو أن القانون 12-06 جاء أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا من سابقه، خاصة أن صدوره صاحب موجة اللإستقرار في المحيط الدولي للدول العربية المجاورة للجزائر على غرار تونس، وليبيا وغيرها من الدول، وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية، فالقانون 12-06 سعى لتشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقتها بالأحزاب السياسية، ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر رغم التعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتي، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا.[1]

المطلب الثاني: الشباب و علاقته بالتنمية المحلية

على اعتبار أن هدف التنمية وغايتها هو الإنسان، فهو أيضا الوسيلة التي تحقق بها التنمية أهدافها، سواء محلية كانت أو وطنية، وعليه سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على تلك العلاقة التي تربط الشباب بالتنمية المحلية، وكذا على اعتبار أن فئة الشباب هي أهم الفئات المجتمعية التي تعمل على بناء ودعم التنمية بشقيها الوطني والمحلي خاصة، حيث سيتم عرض جملة من العناصر والتي بدورها تفسر تلك العلاقة بين متغيري الشباب و التنمية المحلية، بدءا بعنصر الشباب والمشاركة في التنمية، يليها مفهوم المشاركة في التنمية المحلية، ثم مظاهر المشاركة في التنمية المحلية، وصولا لآليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية.

[1]- المرجع السابق، ص 265.

أولا- الشباب والمشاركة في التنمية. و يتضح ذلك من خلال العناصر التالية:[1]

1- أصبحت عملية مشاركة الشباب في الحياة العامة ضرورة ملحة، ليس فقط من أجل البعد التنموي، بل لتحقيق أهداف النظام السياسي أيضا، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على فئة دون غيرها، وإنما تشمل المشاركة فئة الشباب خاصة و النساء والرجال على حد سواء، وأن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر شرائح المجتمع كله بما فيه الشباب تساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية و التنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية مستندة على الخيار الديمقراطي، لذا فإنه من أولى مؤشرات مشاركة الشباب في التنمية، الإقرار بأنهم يتمتعون بالمواطنة التامة بكل مظاهرها وصولا إلى مسؤوليات المواطن.

إن توسيع قاعدة المشاركة يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، ويعزز من مبدأ الانتماء و الانحياز لمصلحة الوطن ككل، وكذا من مكانة الشباب في المجتمع عن طريق إحداث تغييرات جوهرية بما يشمل الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و السياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل بما فيها المحلية، موظفا طاقات المجتمع ككل.

2- لا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع، والسعي الدائم لإتاحة المجال أمام الشباب لأجل التعليم و العمل وغير ذلك، والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل المحلي و الوطني والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة جميع الفئات المجتمعية وخاصة فئة الشباب، في البلد الذي يعتمد أساسا على موارده البشرية، من أجل المساهمة الكاملة في الجهود التنموية، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، وثقافيا.

3- إن تبوء الشباب المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية، لم يعد يعتبر أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب، بل يتعدى ذلك في أن مشاركتهم السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحهم، فدون مشاركة الشباب مشاركة فعالة، فإنه لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة، وبما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية، وذلك يتطلب إجراء تغييرات جوهرية على مجمل

---

[1]- عمر رحال، "**الشباب والمؤسسات والأطر والمشاريع والنوادي الشبابية**"، (بحث مقدم إلى منتدى شارك الشبابي، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية و التعاون في رام الله، فلسطين، أفريل 2006)، ص 24.

التشريعات والقوانين التي تزيد من نسبة مشاركة الشباب، إلى جانب ذلك لابد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشباب، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية.[1]

ثانيا- مفهوم المشاركة في التنمية المحلية:

يقصد بالمشاركة في التنمية المحلية بأنها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات، أو تنفيذ الخطط والبرامج و الاستفادة من الخدمات التي تقدمها منظمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة، التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها.[2]

ثالثا- مظاهر المشاركة في التنمية المحلية. ويمكن ذكر أهمها في التالي: [3]

1- تعتبر مشاركة الشباب في التنمية المحلية قيمة اجتماعية في المقام الأول، ولا تكون فاعلة وناجحة دون أن تكون هناك مشاركة حقيقية باعتبار الشباب أصحاب مصلحة حقيقية في التنمية ككل.

2- المشاركة في عملية التنمية المحلية هي فعل إرادي حر وطوعي من قبل المواطنين بما فيهم الشباب، وهي بهذا السياق تعبر عن مفهوم المواطنة الحقيقية.

3- إن مشاركة الشباب في عملية التنمية المحلية تعني المشاركة الشمولية من جميع أفراد المجتمع وبجميع الاتجاهات سواء أفقيا أو عموديا، وبجميع الفئات الأطفال، الشباب، المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن ...إلخ.

4- مشاركة الشباب يجب أن لا تقتصر على أحد فروع التنمية المحلية دون غيرها، بل يجب أن تكون المشاركة في جميع النشاطات و الفروع.

إن أهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية تكمن بداية في تحقيق الفرد لذاته، وشعوره بأهميته وقيمته، وتاليا فإن الشباب عندما يشاركون في العملية التنموية فهم بذلك يشاركون في وضع الخطط، وهذا يعني أن هناك إجماعا على هذا المشروع أو ذاك، وبوضع الخطط

1- المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- المرجع السابق، ص 25.

3- نفس المرجع ، ص 26.

بالمشاركة يشعر الشباب بحجم المشكلة التي يعانون منها، وبعملية المشاركة نكون قد حققنا ما يعرف بالرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، وأيضا العلاقة بين المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة، كذلك المشاركة تبرز قيادات مجتمعية محلية و تعزز فرص نجاح المشروعات التنموية والتي قد يضفى عليها صفة الديمومة والاستمرارية بفعل المشاركة الحقيقية، واعتبار هذه الإنجازات مردودات على المجتمع نفسه مما يعزز فرضية المحافظة عليها، وإذا كنا نتحدث عن معيقات التنمية من الناحية الاجتماعية والثقافية، فإن مشاركة قطاع الشباب في عملية التنمية المحلية يقلل من معيقاتها باعتبار المشاركة طوعية وإرادية وحرة و ليست نابعة بفعل قانون أو أمر أو لائحة أو مرسوم، وبهذه الحالة تتعزز فرص التغيير المأمول نحو الأفضل والأحسن، والمشاركة بطبيعة الحال تقلل من الإنفاق الحكومي بفعل المساهمات المحلية، والذي قد يكون نابعا في الأساس من الشعور بالمسؤولية و الانتماء.

رابعا- آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية:

ويمكن إجمال آليات مشاركة الشباب في التنمية المحلية في التالي:[1]

1- وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب من خلالها ممارسة حقوقه و حرياته و تسمح له بأن يقدم و يعطي و يشترك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر و عمل و إبداع.

2- إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، من خلال كفالته للحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد.

3- وجود آليات الحوار و النقاش، ومدى إطلاع الشباب على المعلومات و حريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات. [2]

4- إشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية.

5- أن يتسم عمل المؤسسات سواء كانت الحكومية أو غير الحكومية بالشفافية و المساءلة.

6- أن تعكس عملية التنمية المحلية احتياجات وحاجات الشباب و أولوياتهم.

7- واقعية العمل التنموي و الابتعاد عن الخيال، والقدرة على تنفيذها، أي التطبيق العملي لها.

1- المرجع السابق، ص 27، 28.

1- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 81.

8- أن تستهدف البرامج جميع قطاعات المجتمع من أطفال، نساء كبار السن و ذوي الاحتياجات الخاصة.

9- العمل على إزالة كل المعيقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعوقات الأخرى.

10- العمل على برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء كانت برامج تمكين و بناء قدرات ، أو أنها تأخذ الصفة التوعوية ليس فقط في البرامج غير المنهجية، وإنما في المناهج المدرسية واعتباره قيمة مجتمعية إيجابية.[1]

11- إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات و الاحتياجات (وضع الخطط و تنفيذها والإشراف و الرقابة و التقييم)، على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع.

12- تشجيع المبادرات التنموية الشبابية من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية.

13- وضوح البرامج التنموية وإيضاح مزاياها، و التدرج في تنفيذها، و الاتصال والتواصل مع الشباب و الإعلان عن البرامج و شرحها لهم.

14- أن يكون هناك مردود ملموس و العمل قدر المستطاع على البرامج التي يكون لها أثار تنموية على المجتمع المحلي.

[1]- نفس المرجع ، ص 82.

خلاصة واستنتاجات

مما سبق عرضه في الفصل الأول حول الشباب و الجمعيات و التنمية المحلية نستنتج الآتي :

- تعتبر فئة الشباب أهم الفئات التي تعمل على بناء و تنمية المجتمع، فهي العمود الفقري للعملية التنموية على اعتبار أن مفهوم الشباب يعبر عن خصائص تتمثل في القوة، الحيوية، الطاقة والقدرة على التحمل و على الإنتاج في مرحلة معينة من عمر الفرد.
- الشباب هم الأكثر طموحا في المجتمع، فهم أساس عملية التغيير الحقيقي من خلال التعبير عن أرائهم بمختلف الطرق، وهم الفئة الأكثر تقبلا للتغيير خاصة من خلال العمل التطوعي.
- من شروط تحقيق التنمية المحلية هو الوصول إلى الأهداف المرجوة منها بالعودة إلى تحليل أوضاع السكان على المستوى المحلي بتحديد احتياجاتهم و ترتيبها حسب الأولوية.
- تسعى التنمية المحلية للارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحسين أوضاع السكان المحليين بتوفير فرص العمل والعدالة الاجتماعية و التي من شأنها وضع حد لمظاهر التخلف، الفقر والتهميش والإقصاء.
- تتمثل علاقة التنمية المحلية بالشباب من حيث أن هدفها و غايتها هو الإنسان، وهو في نفس الوقت الوسيلة التي تحقق بها التنمية المحلية أهدافها، فالعلاقة بينهما وطيدة و تبادلية في آن واحد.

الفصل الثاني

دور الشباب في التنمية المحلية عبر الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي

(دراسة حالة بلدية تقرت من سنة: 2012 إلى 2016)

تتطلب عملية التنمية المحلية من كل ولاية أو بلدية استغلال الخصائص التي تميزها والإمكانيات التي تحوزها من أجل تحسين ظروف معيشة مواطنيها.

وبلدية تقرت مثلها مثل العديد من البلديات الجزائرية تزخر بإمكانيات جغرافية و اقتصادية و فلاحيه و سياحية هائلة، بالإضافة إلى إمكانيات بشرية معتبرة، حيث يعتبر أغلب سكانها من الشباب وهو عنصر في غاية الأهمية، إن هذه الإمكانيات الكبيرة قد تساعد البلدية إذا ما استغلت بطريقة عقلانية على رفع التحدي و تحقيق تنمية محلية حقيقية، وهذا ما سنحاول تقديمه من خلال عرض مختلف الإمكانيات و المؤهلات التي تحوزها البلدية.

حيث سيكون التركيز في هذا الفصل على دور الشباب و مساهمته في التنمية المحلية ببلدية تقرت في فترة الدراسة الميدانية المحددة ما بين سنة: (2012 و 2016)، عبر الجمعيات كإطار قانوني منظم من خلال عرض نموذج عنها ناشط محليا ، و محاولة تقديم لمحة عن واقع الحركة الجمعوية بالبلدية، و كذا مساهمته عبر الإطار الحر و التطوعي غير المنظم بأطر قانونية تسيره و ذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية و ما يمكن أن تقدمه في سبيل تحقيق تنمية محلية حقيقية بالجهة، بعرض نموذج لها هي الأخرى.

كما سيتم عرض جملة العوائق و الصعوبات التي تحول دون قيام الشباب بدوره في مجال التنمية المحلية، و في الأخير تقديم المقترحات و التوصيات الملائمة لمعالجة هذه العوائق و التي تسمح بالنهوض بالتنمية المحلية بالبلدية وجعلها قادرة على توفير حاجيات و متطلبات مواطنيها.

المبحث الأول: مساهمة الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في العمل التنموي المحلي ببلدية تقرت

ستتناول هذه الدراسة في هذا المبحث لمحة عن بلدية تقرت و إمكانياتها التنموية، وكذا عرض حال للحركة الجمعوية و خصائصها بالمنطقة، ومحاولة إبراز دور ومساهمة الشباب في التنمية المحلية من خلال تقديم نموذج عن الجمعيات الناشطة محليا هذا من جهة، ومن خلال نموذج آخر لمواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية من جهة ثانية.

المطلب الأول: واقع الحركة الجمعوية ببلدية تقرت

يحاول الدارس في هذا المطلب التطرق للمحة و تقديم لبلدية تقرت من خلال بعض العناصر المتمثلة في نشأتها وموقعها الجغرافي و الإداري وكذا الإمكانيات التي تتوفر عليها، ضف إلى ذلك التعرض للمحة عن الجمعيات والحركة الجمعوية بالبلدية وأهم ما يميزها من خصائص.

أولا: لمحة عن بلدية تقرت

البلدية هي النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأفراد القاطنين بترابها، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه.

وقد عرفها المشرع الجزائري من خلال المواد 01،03،02 و04 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 : " هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب القانون وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة و تشكل مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة وهي أصغر وحدة إدارية في التنظيم الإداري لكنها الخلية الأساسية في المجتمع تمثل هياكلها جميع الوزارات وتصنف حسب الكثافة السكانية".[1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011)، ص 07.

1- التعريف ببلدية تقرت

تعتبر بلدية تقرت من أكبر بلديات الولاية المنتدبة تقرت الـ 11 وتحتل المركز الثامن فيها، بعدما كانت تابعة لولاية ورقلة، تمت ترقية دائرة تقرت إلى ولاية منتدبة بناءا على المرسوم الرئاسي الصادر عن رئاسة الجمهورية في الجريدة الرسمية بتاريخ: 2015/05/21 وقد تم تنصيب السيد بن سعيد عبد القادر واليا منتدبا عليها من طرف وزير الداخلية السيد نور الدين بدوي يوم: 2015/08/07.

إن تاريخ مدينة تقرت وضواحيها حسب الوثائق التاريخية يرجع إلى القرن التاسع ميلادي حيث قطنتها عدة قبائل غير موحدة، وقد عرفت الاستقرار الحقيقي إلا في القرن الرابع عشر كما أن تسمية هذه المنطقة بـ: "تقرت" ذكر بشأنها عدة أساطير أعطت مفاهيم عديدة لهذه الكلمة منها: المكان الحر، ومنها مكان النزول، وروايات أخرى تقول أن "تقرت" اسم لامرأة وفدت للمنطقة اسمها "تقرت البهجة" بمعنى تقرت الجميلة، واستقرت بها بعد موتها و بذلك أخذت المنطقة اسمها، أما الرواية الثانية فتقول بأن "تقرت" مركبة من اسمين، ملك وملكة هما: "تو" و "قرت" وفدا إلى المنطقة وعاشا بها.[1]

2- نشأة بلدية تقرت

أنشئت بلدية تقرت سنة 1959م، وهي تعتبر أكبر وأقدم بلديات ولاية ورقلة سابقا وقد كانت تشمل سبع بلديات (بلدية النزلة، بلدية بلدة عمر، المقارين، تبسبست، سيدي سليمان،الزاوية العابدية)، ولقد انفصلت عنها طبقا للتقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 بمقتضى القانون رقم 184- 09 المؤرخ في 1984/02/04 وتتربع على مساحة كبيرة تقدرب: 215,81 كلم مربع يقطنها حوالي 50671 نسمة سنة 2015.

3- الموقع الإداري

تقع بلدية تقرت في الجنوب الشرقي للبلاد، شمال ولاية ورقلة، على بعد 620 كلم عن العاصمة، وتبعد عن مقر ولاية ورقلة بـ 160 كلم، وعن ولاية الوادي ب 95 كلم.

2- " **مقابلة مع عبد القادر توصليحت** "، رئيس مصلحة التنظيم و التنشيط و الشؤون الاجتماعية، **بلدية تقرت**، يوم 03 أفريل 2017، على الساعة 11:00.

4- الموقع الجغرافي

تقع المقاطعة الإدارية تقرت بالجنوب الشرقي من القطر الجزائري، يحدها من الشمال المقاطعة الإدارية المغير، ومن الجنوب ولاية ورقلة، ومن الشرق ولاية الوادي ومن الغرب ولاية الجلفة.

5- حدود البلدية

تبلغ مساحة بلدية تقرت حوالي215,81 كلم^2، يحدها من الشمال بلدية تبسبست وبلدية الزاوية العابدية، ويحدها من الشرق بلدية تبسبست وبلدية النزلة، بينما يحدها من الغرب بلدية قطارة التابعة لدائرة مسعد بولاية الجلفة، أما من الجنوب فتحدها بلدية النزلة.

تمتاز بلدية تقرت بزراعة النخيل والفلاحة الموسمية، ويبلغ العدد الإجمالي للسكان حوالي 50671 نسمة سنة 2015، كما تعتبر قطبا صناعيا بامتياز باحتوائها على العديد من المصانع كمصانع الآجر، ومصانع الحليب، و مختلف الصناعات الحديدية، وتتميز بالصناعات التقليدية والطرز التقليدي وبعض الصناعات الحرفية كصناعة الفخار، والنسيج، وتضم بعض المعالم تاريخية كمقبرة سلاطين بني جلاب،الزاوية الهاشمية،المسجد العتيق، وكذا بعض النصب التذكارية التاريخية كمقبرة الشهداء و معلم سيتروين الشهير.[1]

وتتميز بموقع استراتيجي جد هام ، وهذا ما يتضح من خلال ربطها بالطريق الوطني رقم 03 الرابط بين مدن الشمال والجنوب، والطريق الوطني رقم 16 الرابط بين تقرت وولاية الوادي وكذا الطريق الوطني رقم 01 ب الرابط بين تقرت وولاية الجلفة .

وتحتوي البلدية على مستشفى مدني 01 بالإضافة لمستشفى بطاقة استيعاب تبلغ 340 سرير في طور الإنجاز ومستشفى للولادة و مركب رياضي و قاعتين رياضيتين والعديد من

الملاعب الجوارية ومحطة للقطار تربطها بولاية بسكرة و شبكة أخرى في طور الانجاز لربطها

1- "**مقابلة مع عبد القادر توصليحت**"، رئيس مصلحة التنظيم و التنشيط و الشؤون الاجتماعية، **بلدية تقرت**، يوم 03 أفريل 2017، على الساعة 11.00.

بمدينة حاسي مسعود الجديدة.[1]

ثانيا : لمحة عن واقع الحركة الجمعوية ببلدية تقرت.

لا يعد العمل الجمعوي في منطقة تقرت ظاهرة طارئة، بل هو قديم جدا فيها يمتد إلى ما قبل الاستقلال، حيث كان أبناء المنطقة ينضوون تحت أطر قانونية مختلفة لممارسة أفكارهم وتحقيق أهدافهم قدر المستطاع، غير أنه لابد أن ننطلق من قناعة مفادها أن العمل الجمعوي عموما يعتبر تحديا للكثير من الظروف الموضوعية، أولها أنه عمل تطوعي غير نفعي بالمفهوم المادي، وثانيها أنه تحد للوقت، فكثيرا ما يكون على حساب أوقات راحة العاملين فيها، و ثالثها أنه ينطلق من القناعة الشخصية، مما يجعل الناشط يتحمل في الكثير من الأحيان تكاليف مادية وجهدية ثقيلة بمفرده في سبيل تجسيد فكرته، فمن خلال متابعة نشاط العديد من الجمعيات الناشطة محليا، فإنه يمكن الإشارة إلى أن واقع الحركة الجمعوية ببلدية تقرت يتميز بعدة خصائص نذكر منها:[2]

1- **المناسباتية:** حيث تفتقر الكثير من الجمعيات إلى خطة واضحة، لذلك فهي تعمل في أغلب الأحيان بدافع المناسبة وإذا غابت المناسبة غاب العمل.
2- **الارتجال** : كثيرا ما يتميز نشاط الجمعية بالارتجال وعدم التحضير الجيد، مما يؤثر سلبا على العمل و يفرغه من محتواه.
3- **الافتقار إلى الإبداع في الفكرة** : لا تزال الكثير من الجمعيات حبيسة الأفكار والأساليب التقليدية في النشاط، مما يدفعها إلى التكرار و التقليد في الفكرة و التنفيذ، وهو ما ينفر المتابع مع مرور الزمن.
4- غياب إرادة التطوع وانحصارها في أفراد قليلين وهو ما أثر سلبا على السند البشري للجمعيات.
5- **انعدام التخصص أو عدم احترامه:** من الصعب تكفل جمعية ما بالنشاط في كل المجالات في الثقافة والرياضة و الجانب الاجتماعي والخيري..إلخ، غير أن بعض الجمعيات لا تحترم التخصص مما يشتت جهدها و ينقص من مستوى فاعليتها.

1-"**مقابلة مع عبد القادر توصليحت**"، رئيس مصلحة التنظيم و التنشيط و الشؤون الاجتماعية، **بلدية تقرت**، يوم 03 أفريل 2017، على الساعة 11.00.

2-" **مقابلة مع محمد الأخضر سعداوي** "، رئيس فرع اتحاد الكتاب الجزائريين وناشط جمعوي، **مقر الفرع بتقرت**، يوم 20 مارس 2017، على الساعة 10.00.

6- انعدام التنسيق: كثيرا ما تغيب جمعيات عن نشاط جمعوي ما في المدينة لأسباب مختلفة، في حين كان من المستحسن إشراك كل الفعاليات لتعميم الفائدة.

إلا أن ما تجدر إليه الإشارة هنا هو وجود بعض الجمعيات الناشطة بشكل فعلي وجاد على مستوى بلدية تقرت، والتي لا يمكننا التغاضي عن الأدوار الهامة جدا التي لعبتها و جهودها المبذولة في سبيل إحداث قفزة وطفرة نوعية في إطار التنمية المحـلية، و فيـما يلي جدول يوضح بعض الجمعيات الناشطة محليا ببلدية تقرت ثقافيا واجتماعيا وبيئيا:

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ الاعتماد
01	جمعية البراءة لتنمية الطفل	2013/01/13
02	جمعية حماية وإعادة الاعتبار لقصر مستاوة	2013/06/02
03	جمعية الرجاء	2013/12/03
04	جمعية الصم البكم	2013/12/03
05	جمعية التنشيط الجواري للشباب	2014/03/03
06	الجمعية الولائية بيئتي	2015/02/10
07	جمعية آفاق الطالب العربي	2015/03/17
08	جمعية نخلة للسياحة و الأسفار	2015/05/27
09	جمعية أعيان بلدية تقرت	2015/08/30

جدول يبين بعض الجمعيات الناشطة على مستوى بلدية تقرت[1]

المطلب الثاني : مساهمة الشباب في التنمية المحلية.

يلعب الشباب دورا بالغ الأهمية في الآونة الأخيرة في عملية التنمية المحلية و بشكل ملحوظ عبر تراب بلدية تقرت، وخاصة في فترة دراستنا الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2016، سواء من خلال نشاطه في أطر قانونية منظمة على غرار "جمعية بيئتي الولائية" الناشطة في بلدية تقرت وما جاورها كنموذج حي وواقعي، أو من خلال النشاط الحر عبر مواقع التواصل الاجتماعي كصفحات الفايسبوك الموجهة لخدمة أهداف تنموية محلية بالجهة، حملت كلها على عاتقها تطوير و تجسيد العديد من المبادرات التنموية الميدانية الحقيقية و الملموسة، من ذلك حملات تطوعية كبيرة كالتشجير و تنظيف الساحات العمومية، والمطالبة الدورية من السلطات المحلية تجسيد مشاريع تنموية محلية، بدون أي مقابل أو دعم مادي من الجهات الرسمية .

1- " **مقابلة مع خضرة بوطيب**" ، رئيسة مكتب الجمعيات و الشؤون الثقافية، **بلدية تقرت**، يوم 04 أفريل 2017، على الساعة 11.00.

أولا–المساهمة في التنمية المحلية من خلال " الجمعية الولائية بيئتي":

1– أسباب اختيار هذه الجمعية:

- قرب مقر الجمعية من مقر إقامة الباحث الأمر الذي من شأنه تقليل التكاليف والوقت.
- اهتمام الجمعية الكبير بالجانب التنموي المحلي و البيئي ونظافة المحيط.
- تركيز الجمعية على الثقافة و التربية البيئية للمواطنين منذ الطفولة.
- سعي الجمعية للمحافظة على الموارد و الإمكانيات الطبيعية للمنطقة.
- تبني الجمعية لشعارات تنموية على غرار شعار " من أجل تنمية تحترم التنوع البيولوجي".
- نشاط الجمعية المستمر والمتجدد و المتنوع في المجال التنموي منذ اعتمادها.

2– التعريف بالجمعية الولائية" بيئتي":

الجمعية الولائية بيئتي هي جمعية ذات طابع بيئي لغرض غير مربح، تأسست بتاريخ 10 فبراير2015 تحت رقم اعتماد 2015/07، من طرف مناضلين و متطوعين لحماية البيئة من مقاطعة تقرت الكبرى، همهم الوحيد المحافظة على البيئة في إطار التنمية المحلية والمستدامة، وتحسين الإطار المعيشي للسكان و المواطنين.[1]

- رئيس الجمعية : السيد ح. رشدي.
- عدد الأعضاء : 15
- مقر الجمعية : كتلة 726 حي النخيل 01 رقم 03 تقرت ولاية ورقلة.
- الهاتف/الفاكس : 26 33 66 029/النقال : 36 00 14 97 07
- البريد الالكتروني : rochdi.hassani@yahoo.com

3– أهداف الجمعية: وتتمثل فيما يلي:[2]

–إعداد برامج تحسيسية في التربية البيئية في إطار التنمية المستدامة لكل فئات المجتمع.

- القيام بخطوات عملية من أجل حماية البيئة و مكافحة كل أشكال التلوث.
- تحسيس المواطن بضرورة الحفاظ و الاستغلال المستدام للتنوع البيولوجي.
- المحافظة على الأنظمة البيئية الصحراوية وترقية المناطق الرطبة.

1– " **مقابلة مع رشدي حساني**"، رئيس الجمعية الولائية بيئتي، **مقر الجمعية بتقرت**، يوم 11 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

1– " **مقابلة مع رشدي حساني**"، رئيس الجمعية الولائية بيئتي، **مقر الجمعية بتقرت**، يوم 11 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

- مكافحة التصحر.

- ترقية السياحة البيئية و التبادلات الشبانية بهدف الرفع من روح المواطنة البيئية.

- تشجيع والقيام بعمليات التشجير و إنشاء أحزمة خضراء عبر تراب الولاية والمحافظة على الغطاء النباتي للمنطقة.

- تثمين وترقية و التعريف بثقافات و تقاليد سكان المنطقة.

- إنشاء أرضيات و شبكات اتصال بين الجمعيات الناشطة في مجال البيئة بهدف تبادل الخبرات و التعاون المتبادل و ترقية الروابط الاجتماعية.

- محاربة الفقر بوضع إستراتيجية و برامج للتنمية المحلية و المستدامة تهدف إلى خلق مشاريع صغرى و مناصب شغل كريمة لفائدة سكان المناطق المعزولة و النساء الماكثات في البيوت والتي تندرج ضمن الاقتصاد الأخضر.

- تعزيز الشراكة بين السلطات العمومية و المجتمع المدني لصالح البيئة والتنمية المحلية و المستدامة.

4- إنجازات الجمعية حسب التقرير الأدبي للجمعية من فيفري 2015 إلى29 نوفمبر 2016.

وقد تمثلت إنجازات "جمعية بيئتي الولائية" فيما يلي:[1]

- المشاركة في حملة "إشراقة أمل التطوعية" للتشجير بحي الرمال 01 على الطريق الوطني رقم 03 ببلدية تقرت، يوم السبت 24 جانفي 2015، شارك فيها 150 متطوع من مختلف الجمعيات والنوادي الخضراء المدرسية والكشافة الإسلامية وغرس 93 شجيرة من فصيلة فيكيس على طول 500 متر.

1- الجمعية الولائية بيئتي،" **التقرير الأدبي للجمعية من الفترة الممتدة من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015** "، الجمعية الولائية بيئتي، **الولاية المنتدبة تقرت** ،الجزائر، 08/12/ 2015، ص 01.

– المشاركة في اليوم الدراسي للمناطق الرطبة بتاريخ: 02 فبراير 2015 بمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة بمشاركة 04 أعضاء من نفس الجمعية "بيئتي".[1]

– الاحتفال باليوم العالمي للغابات المصادف لـ 21 مارس، وغرس 150 شجيرة داخل المركب الرياضي الجواري لبلدية النزلة و 70 شجيرة بجوار ملعب ألعاب القوى الجديد بحي المستقبل بلدية تقرت .

– تنظيم صالون محلي للصناعات و الحرف التقليدية ومشتقات النخيل بمدينة تقرت خلال عطلة الربيع في الفترة الممتدة من: 23 إلى 26 مارس 2015 بمشاركة حرفيي و حرفيات المنطقة و المختصين في إعادة و استرجاع مخلفات و بقايا النخيل و الورق لتثمينها.

– تقديم دروس دورية في التربية البيئية لفائدة تلاميذ الطورين الابتدائي والمتوسط مع الأستاذ والمربي "ح.رشدي" واقتراح مواضيع التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة،وتسيير النفايات، والتغيرات المناخية.

– المشاركة في فعاليات اليوم التحسيسي حول المواصفات الصحية و آليات تسويق المنتجات الصيدية بدار الشباب خير الدين تقرت يوم: 07 مارس 2015، والمشاركة كانت بمعرض للصور حول التنوع البيولوجي البحري و إنجازات الجمعية في المحافظة على البيئة.

– المشاركة في الصالون الجهوي الأول للصيد القاري وتربية المائيات المنعقد أيام12 و13 أفريل بمدينة ورقلة تحت إشراف السيد وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية.

– الاحتفال باليوم العالمي للبيئة بتاريخ : 05 جوان 2015 بتنظيم ملتقى للبيئة بدار الشباب خير الدين تقرت أيام: 04–05–06 جوان، و إلقاء أربع محاضرات تتعلق بالبيئة من طرف أساتذة مختصين في المواضيع التالية:

– تنقية مياه الصرف المنزلي عن طريق النباتات.

– عموميات في تسيير النفايات.

- حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- شرح للقانون: 19/01 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها.[1]

- تنظيم معرض للنوادي الخضراء المدرسية و الجمعيات الايكولوجية ومسابقة في الرسم للأطفال.

- المشاركة في لقاء المجتمع المدني بالسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية واقتراح "الجمعية الولائية بيئتي" إقامة مشاريع تنموية محلية، المقترح الأول طلب استحداث مديرية منتدبة للبيئة، والمقترح الثاني إنشاء مؤسسة ذات طابع اقتصادي وتجاري لتسيير النفايات الحضرية، وهو ما جسد فعليا على أرض الواقع في غضون أشهر وتم إنشاء الهيئة الإدارية و المؤسسة العمومية المذكورتين سابقا، حيث كان اللقاء بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بتقرت يوم الخميس: 21 جانفي 2016.[2]

- المشاركة في اللقاء الولائي للتشاور مع الحركة الجمعوية تحت شعار: بناء جسور التواصل بين الهيئات المركزية والحركة الجمعوية" بتقرت يوم الأربعاء 02/03 /2016 مع السيدة المديرة العامة بوزارة الشباب والرياضة بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني تقرت 02 الشهيد مرخوفي حسين.

- تقديم حصة تحسيسية في التربية البيئية من طرف رئيس الجمعية لفائدة 20 تلميذ وتلميذة لابتدائية عيادي علي ببلدية تقرت يوم الثلاثاء: 29نوفمبر 2016 من الساعة 14:00 إلى 15:30،وتقديم معلومات جد هامة حول المحافظة على البيئة.[3]

- تعليق على منجزات الجمعية:

1- الجمعية الولائية بيئتي،" **التقرير الأدبي للجمعية من الفترة الممتدة من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015** "، الجمعية الولائية بيئتي، **الولاية المنتدبة تقرت**، الجزائر، 12/08/ 2015، ص 02.

1- الجمعية الولائية بيئتي،" **التقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2016** "، الجمعية الولائية بيئتي، **الولاية المنتدبة تقرت**، الجزائر، 03/04/ 2017، ص 01.

2- الجمعية الولائية بيئتي،" **التقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2016** "، الجمعية الولائية بيئتي، **الولاية المنتدبة تقرت**، الجزائر، 03/04/ 2017، ص 03.

ماتجدر الإشارة إليه هنا هو أن "الجمعية الولائية بيئتي" استطاعت أن تحقق عديد الانجازات في إطار التنمية المحلية، وذلك من خلال التجسيد الفعلي لعدة مشروعات تنموية محلية عبر تراب بلدية تقرت من قبل السلطات الرسمية على غرار استحداث مديرية منتدبة للبيئة...إلخ. غير أن عملها يبقى محدودا بفعل جملة الصعوبات و العراقيل التي تعترض قيامها بمهامها التنموية و التي نوجزها في العنصر الموالي.

5- **بعض العراقيل التي اعترضت عمل "الجمعية الولائية بيئتي.** و نذكر من بينها:[1]

- رمي مياه الصرف الصحي في قناة وادي ريغ باستمرار، و المخصصة للمياه الزائدة عن الحاجة لواحات النخيل وتلويث بعض البحيرات المجاورة كبحيرة تماسين.

- نفايات الردم والبناء كأكبر مشكل على مستوى بلدية تقرت ورميها عشوائيا و عدم التقيد بالمفرغة العمومية المخصصة لهذا الغرض.

- عدم فعالية وقيام شرطة العمران ببلدية تقرت بدورها المنوط بها في الحفاظ على العمران وبالتالي البيئة.

- غياب حس وثقافة المواطنة و التربية البيئية لدى المواطن خاصة في مقاطعة تقرت.

- طغيان البناء والعمران على حساب الأراضي الفلاحية والمخصصة للحزام الأخضر.

- عدم التواصل الجيد والاستدعاء المباشر للجمعية في الاجتماعات التشاورية الرسمية للسلطات المحلية للمشاركة في مختلف النشاطات ومشاريع التنمية المحلية التي تمس البيئة والمواطن بشكل مباشر ماعدا في أيام الاحتفالات.

- مشكل الدعم المادي فرغم العمل التطوعي والنضال اليومي لا توجد بلدية تدعم الجمعية ماعدا وزارة الشباب والرياضة والمديرية المنتدبة للشباب والرياضة ورقلة كطرف مانح وحيد.

6- المشاريع المستقبلية للجمعية: سطرت الجمعية العديد من المشاريع والمقترحات التي نذكر منها ما يلي:[2]

3- " **مقابلة مع رشدي حساني**"، رئيس الجمعية الولائية بيئتي، **مقر الجمعية بتقرت**، يوم 11 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

1- " **مقابلة مع رشدي حساني**"، رئيس الجمعية الولائية بيئتي، **مقر الجمعية بتقرت**، يوم 11 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

– إنشاء مركز للردم التقني من القسم 03، لمعالجة النفايات الصلبة (نفايات البناء).

– تفعيل دور شرطة العمران في المحافظة على البيئة و التصدي لكل المخالفات التي تمس بوجه المدينة وجمالها كظاهرة: (الأكشاك العشوائية في شوارع المدينة، و تراكم نفايات البناء أمام المنازل بعد عملية الهدم والترميم).

– تنظيم دورات تكوينية في مجال تسيير النفايات المنزلية لمسؤولي حظائر بلديات الولاية ولرؤساء مكاتب الوقاية وحفظ الصحة وحماية البيئة، وتفعيل المخططات التوجيهية لتسيير النفايات الصلبة الحضرية للبلديات مع تجديد المخططات المنتهية صلاحية العمل بها و المحددة ب: 10 سنوات.

– تطبيق الجباية البيئية والتي هي آلية حديثة للتسيير العقلاني و الصحي لنفايات البلديات وجلب مداخيل إضافية للبلديات.

– تكثيف حملات التحسيس والتوعية في المساجد والمدارس التربوية بأطوارها الثلاثة في مجال نظافة المحيط وحماية وترقية المساحات الخضراء.

– تشجيع ومرافقة مبادرات الشباب المتطوع والجمعيات ولجان الأحياء الناشطة في مجال حماية البيئة وإنشاء المساحات الخضراء مع تنظيم الجائزة الولائية " لأنظف وأجمل حي" تكون سنوية وتحت إشراف السيد الوالي.

– إشراك المعاهد والمراكز المختصة في البحث العلمي على غرار مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة CRSTRA و المعهد الوطني للأبحاث الزراعية INRA في مشاريع التنمية المستدامة للولاية المنتدبة.

– ترشيد استعمال الطاقة الكهربائية باستعمال لوحات الطاقات المتجددة Panneaux Les Photovoltaiques في الإنارة في الساحات العمومية وعبر الطرقات للتقليل من فاتورة استهلاك الطاقة الكهربائية التقليدية.

– وضع ميثاق محلي للبيئة والتنمية المستدامة للمقاطعة الإدارية تقرت بالتنسيق والعمل مع كل المصالح المعنية.

– إنشاء مؤسسة ولائية لتطوير المساحات الخضراء للمقاطعة الإدارية تقرت، الهدف منها حماية وتطوير وترقية المساحات الخضراء عبر كل تراب الولاية المنتدبة.

– تشجيع الشباب للاستثمار في خلق مشاريع مصغرة والتي تندرج ضمن الاقتصاد الأخضر: تسيير النفايات، الطاقات المتجددة، التشجير وإنشاء المساحات الخضراء وتطهير المياه في إطار مشاريع: ANSEJ et CNAC .

– حث الشركات الصناعية الناشطة بالولاية بانتهاج أساليب إنتاج أحسن نقاء للحد من الضرر على البيئة و انبعاث الغازات الدفينة .

– إدراج مادة التربية البيئية ضمن المقرر الرسمي لوزارة التربية الوطنية للتدريس في الأطوار الثلاث: ابتدائي، متوسط و ثانوي.

– الوصول إلى نموذج مواطن مثقف وواعي يحافظ على البيئة و يتعايش معها .

ثانيا– المساهمة في التنمية المحلية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي "صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير" أنموذجا:

1– أسباب اختيار هذه الصفحة:

– انطلاق مؤسسيها من رغبة ملحة في المساهمة في التغيير الايجابي بالمدينة.

– اهتمام الصفحة بمختلف المجالات التنموية.

– تفرعها إلى مجموعة صفحات متخصصة ذات طابع إعلامي وجواري.

– استمرار الصفحة بفروعها بنفس وتيرة النشاط طيلة سبع سنوات منذ تأسيسها.

– تبني الصفحة لمبدأ هام سماه مشرفوها: " أن تشعل شمعة خير من أن تلعن الظلام".

– نجاح الصفحة في التأثير على الوعي الجمعي للمواطن واكتسابها لمصداقية كبيرة في المنطقة نتيجة لذلك.

– رغبة الباحث الملحة في جمع و تنظيم منجزات الصفحة و إخراجها للآخرين.

2– التعريف بصفحة "معا مع تقرت لأجل التغيير".

- اسم مؤسس الصفحة: **Khemissi Chinoui Touggourt**
- عدد أعضاء الصفحة: حوالي 14900 عضو إلى غاية يوم 2016/12/31.[1]
- مجال نشاطها: الجانب التنموي المحلي ببلدية تقرت وما جاورها.
- تاريخ إنشاء الصفحة : 05 يناير 2011.

3- **أهداف الصفحة**. و نذكر من جملة تلك الأهداف ما يلي:[2]

- محاربة الظواهر السلبية المتعلقة بحياة المواطن و مساهمته في التنمية المحلية.

- السعي لفتح قنوات التواصل بين الإدارة والمواطن وجميع الفاعلين و الساعين لتحقيق الأهداف التنموية المحلية تحت شعار" يا رئيس البلدية نحن نمد أيدينا" بتاريخ 2013/04/:28.

- المناداة بتأسيس جمعية للأيتام بمنطقة تقرت تحت تسمية "جمعية كافل اليتيم الولائية بتقرت " بتاريخ: 2016/04/16.

- السعي لإيصال انشغالات ومشاكل ومطالب المواطن في كل المجالات للسلطات المحلية عن طريق " الصوت و الصورة و الكلمة " من خلال نشرها عبر الصفحة الالكترونية كمبادرة "أبناؤكم يسألون ماذا أضفتم لتقرت" بتاريخ:2013/08/28.

- تسليط الضوء على التراث المادي والموروث الثقافي لمنطقة تقرت من خلال التعريف و التأريخ للشخصيات ورموز المنطقة، وكذا أشهر المعالم التاريخية والثقافية بها .

- السعي لجمع أرشيف تقرت التاريخي من صور وتسجيلات صوتية ومرئية، وفتح فضاء تفاعلي لإثراء الموروث وحفظه.

- محاولة النهوض بالجانب الثقافي الذي شهد ركودا منذ عقود.

- خلق مبادرات وأفكار جديدة على الساحة الثقافية من شأنها إعطاء دفع للحركية التنموية بالمنطقة.

1- " **مقابلة مع خميسي ذباح** "، مشرف صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير، **تقرت**، يوم 15 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

1- " **مقابلة مع خميسي ذباح** "، مشرف صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير، **تقرت**، يوم 15 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

– الارتقاء بروح المواطنة لدى المواطنين عبر تحويل الصفحة الإلكترونية إلى منصة للتعبير عن الانشغالات اليومية بأسلوب حضاري بعيدا عن كل أشكال العنف والتخريب.

4– إنجازات الصفحة. حيث تتمثل أهم إنجازات الصفحة فيما يلي:[1]

– أول و أكبر حملة تطوعية وسط مدينة تقرت شملت تنظيف ساحة البريد المركزي وتشجيرها و تنظيم أنشطة ثقافية فيها على مدار شهرين، بالإضافة إلى تنظيف غابة المرابطين المجاورة حيث كانت الصفحة همزة الوصل بين عدد كبير من الجمعيات المحلية والمتطوعين، وكذا الناطق الرسمي باسم الحملة بتاريخ: 2012/05/19.

– تنظيم مسابقة رسم موجهة للأطفال في شهر أفريل 2013.

– تنظيم مسابقة أجمل صورة فوتوغرافية لمدينة تقرت.

– مساندة ودعم حملات التبرع لفائدة الفقراء والأيتام نظمتها جمعيات خيرية محلية.

– حملة جمع مصاحف و توزيعها على مساجد المدينة بمناسبة شهر رمضان 2015.

– حملة جمع التوقيعات من أجل المطالبة بمركز جامعي بتقرت.

– حملة جمع توقيعات للمطالبة بحماية المعالم التاريخية و الأثرية بتقرت.

– تنظيم مبادرة تشجير" إشراقة أمل" بالطريق الوطني رقم 03 بتاريخ: 2015/02/17.

– دعوة المواطنين لأول مرة في تاريخ المنطقة بغلق خمارة وسط المدينة والتي أغلقت فعليا من طرف السلطات المحلية بعد ذلك.

– عملية تنظيف محيط معلم سيتروين التاريخي وسط المدينة تقرت بتاريخ 2016/05/24.

– زيارة الوالي المنتدب مباشرة بعد تنصيبه ورفع عدد كبير من الانشغالات الخاصة بواقع المدينة إليه تتضمن اقتراحات حلول لعدة إشكاليات تنموية بتاريخ 2015/08/08.

1– " **مقابلة مع خميسي ذباح** "، مشرف صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير، **تقرت**، يوم 15 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

– زيارة لشركة "قمة الرقي" لاستطلاع مشروع حديقة الترفيه والتسلية والوقوف على نسبة تقدم الانجاز وتفاصيل المشروع ونشرها للمواطنين.

– ترشيح الصفحة من طرف الوالي المنتدب للمقاطعة الإدراية تقرت لنشر قوائم المستفيدين من السكنات الاجتماعية وقطع الأراضي بمقاطعة تقرت في محاولة لتعميم المعلومة وتمكين جميع المواطنين من الإطلاع على القوائم وفي نفس الوقت دعوة المحتجين منهم إلى التعبير عن رأيهم بالطرق القانونية (لتقديم طعون لدى الجهات المختصة) بدلا من الفوضى وقد كانت الصفحة الواجهة الرسمية لقوائم المستفيدين، كان هذا الإجراء سابقة محليا ووطنيا وسببا في مرور عملية التوزيع والطعن بكل هدوء وسلاسة عكس المخاوف التي كانت تشاع قبل العملية بتاريخ: 18 جويلية 2016.[1]

– نجاح فعاليات كانت الصفحة قد اقترحتها سابقا كالاحتفال بمئوية قطار تقرت وتجسيدها ميدانيا بتاريخ 2014/05/31.

– تسليط الضوء على تجربة بلدية المقارين كنموذج ناجح للتنمية المحلية في المنطقة عبر زيارة رئيس البلدية حجاج م. ه وإجراء حوار معه حيث نشر اللقاء في المجموعة وفي موقع تقرت نيوز سابقا.

– طرحت الصفحة عدة اقتراحات لدى الهيئات الرسمية المحلية في صميم التنمية المحلية كتنظيم الأسواق، ومراجعة مخطط السير في المدينة و اقتراح بدائل عملية ومدروسة من بينها اقتراح بتاريخ 03 جويلية 2014.

– اقتراح شكل جديد لمواقف حافلات النقل العمومي وسط المدينة ونقاط توقفها بتاريخ 31 أكتوبر 2012.

– متابعة وضعية البيئة في المنطقة (المفارغ العمومية العشوائية، ووضعية المناطق الرطبة في الجهة، والغطاء النباتي).

– رفع اقتراح للسلطات المعنية بحسن استغلال قصر مستاوة الأثري المهمل ومقر الزاوية الهاشمية ليتحول إلى موقع سياحي واقتصادي للمدينة بامتياز.

1–" **مقابلة مع محمد الأخضر سعداوي** "، رئيس فرع اتحاد الكتاب الجزائريين وناشط جمعوي، **مقر الفرع بتقرت**، يوم 20 مارس 2017، على الساعة 10.00.

– كانت الصفحة من بين مصادر المعلومة الموثوقة والهامة لصحفيي ومراسلي المدينة.

– تعليق على منجزات الصفحة معا مع تقرت لأجل التغيير:

من خلال تتبع جملة منجزات هذه الصفحة يلاحظ أنها استطاعت بلوغ وتحقيق جملة من الأهداف التنموية المحلية الملموسة و خصوصا عبر تراب بلدية تقرت في فترة الدراسة، وذلك رغم نشاطاتها المتعددة خارج حدود بلدية تقرت، ولعل أهمها هو مشاركتها القوية والفعالة في شفافية عملية توزيع السكنات و قطع الأراضي بذات البلدية دون تسجيل أحداث عنف بفعل نشرها بالصور لقوائم المستفيدين و اعتمادها كواجهة رسمية لنشر تلك القوائم من قبل الوالي المنتدب للمقاطعة الادارية تقرت بتاريخ: 2016/07/18، لكن رغم ذلك يبقى دورها محدودا إلى حد ما و رهينا لجملة من الصعوبات و العراقيل التي تواجهها وهو ما سيتم عرضه في العنصر الموالي.

5– أهم العراقيل التي واجهت نشاط هذه الصفحة. حيث تتلخص أهم تلك العراقيل في الأتي:[1]

– صعوبة إقناع وتقبل الطرف الآخر سواء مواطن أو مسؤول محلي للمقترحات والأفكار المطروحة من قبل الصفحة خاصة في بداية نشاطها لاعتبارات عدة أهمها عدم أخذ الأفكار المطروحة في الفضاء الافتراضي على محمل الجد.

– تفشي النظرة السلبية داخل المجتمع بصفة عامة واعتبار أي مقترح إيجابي من طرف الصفحة هو هدف بعيد المنال واستحالة تجسيده على أرض الواقع.

– صمت وعزوف النخبة المثقفة المعول عليها في تبني الأفكار التنموية المطروحة من قبل الصفحة، الأمر الذي زاد من عبئ مهمة الصفحة في تعزيز هذه الأفكار وتجسيدها واقعيا، وفتح المجال للأفكار السلبية بفرض منطقها من تثبيط وإحباط للمبادرات المقدمة.

– إيجاد صعوبات للتواصل مع الهيئات الرسمية على اعتبار أن الناشطين بالصفحة ليس لهم اعتماد رسمي قانوني.

– الوقوع في المساومات والتهديدات الضمنية والشتائم اللفظية من أطراف مجهولة.

1– " **مقابلة مع خميسي ذباح** "، مشرف صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير، **تقرت**، يوم 15 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

- صعوبة التوفيق لأصحاب الصفحة بين السعي لتغطية مجمل مشاكل التنمية المحلية والالتزامات الشخصية.

- المصداقية والشفافية وتفاني المشرفين أكسب الصفحة ثقة كبيرة من طرف متتبعيها مما زاد الضغط أكثر وتحميل عبء إضافي عليهم في سبيل تغطية المشكلات التنموية المحلية والمبادرات التطوعية على اختلافها .

- عدم استقرار الأعضاء الداعمين لنشاط الصفحة من أمثلة ذلك(حياد بعض الأعضاء الداعمين للصفحة عن المبادئ والأهداف المسطرة).

- اتخاذ الصفحة من طرف البعض كمطية للبروز لأغراض ومصالح شخصية.

المبحث الثاني: تقييم دور الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية

سيتناول هذا المبحث تقييم شامل للدور الذي لعبته الجمعيات، وكذا مواقع التواصل الاجتماعي ببلدية تقرت، وذلك بالوقوف على جملة المنجزات المحققة في عملية التنمية المحلية بهذه البلدية في مختلف المجالات التنموية، الاجتماعية منها والثقافية، البيئية والاقتصادية، الإعلامية و التربوية، من جهة، وذكر أسباب الإخفاقات في سبيل تحقيق تنمية محلية فعالة عموما، وببلدية تقرت على وجه الخصوص من خلال عرض جملة الصعوبات والعوائق التي يمكنها أن تعترض أداء العمل الشباني لأدواره التنموية.

المطلب الأول: النتائج المحققة في إطار التنمية المحلية.

أولا- من خلال تفحصنا في منجزات "الجمعية الولائية بيئتي": فقد تم الوقوف على بعض أدوارها في مختلف الجوانب التنموية:

1- الاجتماعي:

- مشاركة الجمعية في لقاء السيد الوالي المنتدب بالمقاطعة الإدارية تقرت مع مختلف مكونات المجتمع المدني بمناسبة تكريم الفائزين في مسابقة شهر رمضان لعام 2016 الذي نظمته المديرية المنتدبة للشباب والرياضة للمقاطعة الإدارية تقرت.

- تنظيم ورشة برنامج المبادرات الصغرى لمنظمات المجتمع المدني بمنطقة شمال إفريقيا بمدينة تقرت يوم: 2015/12/13، حيث استفاد منها حوالي ثلاثون مشارك وممثل للجمعيات و حرفيي المنطقة.

2- البيئي:

- المشاركة بمعرض للصور حول مواضيع تتعلق بالبيئة ونشاطات الجمعية في اليوم التحسيسي حول التلقيح النصف ميكانيكي المنظم بتاريخ: 2016/03/29 من طرف المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي بسيدي مهدي، و توزيع مطويات تحسيسية حول المحافظة على البيئة و المحيط.
- تنظيم حملة تشجير بحي النخيل بمدينة تقرت يوم: 2016/03/21 بمناسبة إحياء اليوم العالمي للغابات، بمشاركة عشرة أعضاء من الجمعية و غرس 20 شجيرة بذات الحي و توزيع قرابة 100 شجيرة أخرى لبعض الأحياء لغرسها بذات المناسبة.

3-الإعلامي و التربوي:

- تنظيم مسابقة في الرسم، و الأنشودة و في التعبير الشفوي بمشاركة الأطفال و تلاميذ المدارس وفتح ورشة للأطفال في المطالعة بعنوان: " طالع كتاب و خذه معك ".
- تقديم حصص تحسيسية في التربية البيئية من طرف رئيس الجمعية لفائدة العديد من تلاميذ الابتدائيات و المتوسطات و تزويدهم بمعلومات جد هامة حول ضرورة المحافظة على البيئة.

4-الثقافي:

- المشاركة في التظاهرة الثقافية (القصور تحكي) المنظمة يوم: 2016/03/28 من طرف الديوان الوطني للثقافة بمشاركة 12 عضوا من الجمعية في المسيرة الثقافية التي جابت وسط مدينة تقرت، وغير ذلك من النشاطات الثقافية المسجلة في هذا الإطار.

5-الاقتصادي:

- نذكر من ذلك مشاركة الجمعية في فعاليات اليوم التحسيسي حول المواصفات الصحية وآليات تسويق المنتجات الصيدية كأسماك المياه العذبة بالمنطقة والذي انعقد بدار الشباب خير الدين تقرت يوم: 2015/03/07.

ثانيا- أما بالنسبة لصفحة "معا مع تقرت لأجل التغيير": و من خلال وقوفنا على أهم الإنجازات التي حققتها في مختلف جوانب التنمية المحلية بالمنطقة رصدنا الأتي:

1- الثقافي و الفني:

- تنظيم عديد التظاهرات و الأنشطة الثقافية و الفنية على مدار شهرين بمسرح الهواء الطلق قرب البريد المركزي وسط مدينة تقرت.
- المشاركة في الكثير من الأنشطة الفنية و الثقافية بحضور العديد من الفنانين والشعراء والمؤلفين و أصحاب المواهب من رسامين وخطاطين على غرار المشاركة في مبادرة " المقهى الأدبي والفني" كمبادرة هي الأولى من نوعها محليا ووطنيا و حتى دوليا.

2-الإعلامي:

- حيث تم ترشيح الصفحة من طرف الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية تقرت لإعلام المواطنين من خلال نشر قوائم السكنات الاجتماعية و قطع الأراضي بمقاطعة تقرت في محاولة لتعميم وصول المعلومة بأسرع وقت ممكن و تمكين جميع المواطنين من الاطلاع على تلك القوائم، بالتزامن مع دعوة المحتجين منهم للتعبير عن أرائهم بالطرق القانونية كتقديم الطعون لدى الجهات المختصة بدلا من الفوضى، وكانت الصفحة هي الواجهة الرسمية لقوائم المستفيدين وعد هذا الإجراء سابقة محليا ووطنيا وسببا مباشرا في مرور عملية التوزيع والطعن بسلاسة و هدوء عكس المخاوف المروجة قبل العملية سنة 2016.

3-الاجتماعي:

- مساندة ودعم حملات التبرع لصالح الفقراء و الأيتام المنظمة من قبل جمعيات خيرية محلية.
- تسليط الضوء على بعض الظواهر السلبية المتعلقة بحياة المواطن و مساهمته في التنمية المحلية.

4-البيئي:

- المساهمة في نشر الوعي البيئي من خلال حملات التحسيس للمواطنين و التوعية بأهمية البيئة والمحيط و ضرورة المحافظة عليها.
- تنظيم العديد من حملات النظافة في الأماكن و المرافق العمومية و التشجير بالتعاون مع مختلف الفاعلين من هيئات رسمية و مجتمع مدني.

5-التنمية المحلية:

- الزيارات المتتالية لعديد المسؤولين و السلطات المحلية لرفع الكثير من الانشغالات اليومية للمواطنين الخاصة بواقع التنمية المحلية بالمنطقة، وتقديم مقترحات حلول لعدة مشكلات تنموية.
- متابعات ميدانية لاستطلاع مدى تقدم نسبة الأشغال في ورشات المشاريع المحلية قيد الانجاز و نشر تفاصيلها للمواطنين.

رغم ما حققته "الجمعية الولائية بيئتي" و كذا صفحة " معا مع تقرت لأجل التغيير " من إنجازات كبيرة وملموسة في إطار التنمية المحلية ببلدية تقرت بمختلف جوانبها الاجتماعية والثقافية و البيئية و التربوية و الإعلامية، إلا أنها واجهت صعوبات وعراقيل متنوعة وعديدة في سبيل تحقيق أهداف تنموية محلية، و ذلك على غرار العديد من العراقيل و العوائق التي يمكنها أن تعترض عمل الشباب والجمعيات في إطار التنمية المحلية عموما، وهو ما سنتناوله في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: عوائق العمل الشباني في مجال التنمية المحلية

تمثل المعوقات و الصعوبات المعترضة لعمل الشباب و الجمعيات على المستوى المحلي تحديا كبيرا أمام محاولة التقدم و التحديث، على اعتبار أن عملية التنمية المحلية قضية معقدة و متشابكة الجوانب، تتجلى معوقاتها في عديد الأبعاد المتداخلة التي لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة و متداخلة تعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض، مما يسمح بالتأكيد على أن معوقات التنمية المحلية أو تحديات التقدم و مظاهر التخلف متعددة و متباينة تبعا للظروف المحيطة و السائدة، من هنا يمكننا عرض أهم عوائق العمل الجمعوي و الشباني في مجال التنمية المحلية بصفة عامة، و ببلدية تقرت على وجه الخصوص، من خلال العناصر التالية:

1- مشكل الإعلام: عانت الجمعيات ولا تزال تعاني من مشكلة الإعلام المحلي، فتقرت وإلى سنوات غير بعيدة تفتقر إلى المراسلين الصحفيين، كما في الوقت الحالي حيث تلجأ الجمعيات إلى الاعتماد على العلاقات الشخصية ببعض العاملين في الصحف الوطنية طلبا لنشر موضوع حول نشاط ما، أما عن الإعلام المرئي فهو قليل الحضور للنشاط التنموي على الخصوص، إلا ما تعلق بالتظاهرات الكبرى، أما الإعلام المسموع فالمرافق الوحيد تقريبا للنشاط المحلي هو المراسلين

المقيمين بالمدينة، غير أن ذلك ليس كافيا ففي ولايات مجاورة يتم تغطية النشاطات الهامة عن طريق النقل الحي والمباشر للفعاليات وهو ما لا تعرفه تقرت إلا نادرا.

2- الفردية و الإنفراد: مشكلتان تعاني منهما الجمعيات عموما، فالفردية هي اعتماد الجمعية على فرد واحد فعليا على الرغم من وجود مكتب بنوابه وأعضائه على الأوراق، فكثيرا ما يتفرق المكتب مباشرة بعد الجمعية التأسيسية ليجد الرئيس نفسه وحيدا، ما يضطره إلى لعب دور الرئيس وأمين المال والأمين العام مما يعجل بفشل المشروع ككل.

أما الإنفراد فنعني به الأحادية حيث ينشط الرئيس مثلا من منطلق أنه صاحب الجمعية، فلا يعود إلى مكتبه في القرارات و النشاطات و غيرها.

3- سلبية الإدارة: يتجلى ذلك في عدة جوانب نلخصها في الأتي: الدعم المادي: على الرغم من أن القانون 12-06 يحدد نسبة من الميزانية لدعم الجمعيات إلا أن بعض البلديات لا تلتزم بذلك كما يجب.[1]

4- الدعم المعنوي: إن حضور مسؤول أو منتخب لنشاط جمعية ما له وزنه، وله تأثيره ، وله أثره على النشاط وعلى منظميه، فحضوره لا يعني حضور شخص بقدر ما يعني دعم الإدارة أو المجلس أو المصلحة للعمل و لمنظميه.

5- توجس الإدارة من النشاط: يحدث في كثير من الحالات أن يرى الإداري أن هذا النشاط أو ذاك قد لا ينجح، أو لا يصل لأهدافه، أو أنه غير قابل للتحقيق أصلا، مما يفقده الحماس في دعمه والوقوف إلى جانبه.

6- افتقار أغلب الجمعيات ونعني بها الناشطة منها إلى المقرات: فالكثير منها يتخذ من بيت الرئيس أو من غرفته الشخصية مقرا ومنطلقا، مما يفقدها ميزة التواصل المطلوب بين الأعضاء.

7- غياب الرؤية والمشروع الثقافي لدى المجالس المنتخبة خصوصا: تعتقد الكثير من المجالس أن أولوية الاهتمام بالتنمية لا يعني بالضرورة الاهتمام بالنشاط الثقافي أو الاجتماعي مثلا، فلا تضع لجانها وخصوصا المعنية منها بالنشاط برنامجا محددا، ولا تخطط بشكل جيد لتلك المشاريع التنموية فتجدها تنهي العهدة كما بدأتها دون ترك أثر ثقافي أو علمي أو فكري ملموس.

1- مهدية هامل، " **علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية بالجزائر** "، مجلة الإنسان و المجتمع، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2014، ص15.

8- ضعف دعم الخواص: للخواص دور كبير في تدعيم النشاط الجمعوي،غير أن ذلك لا يحدث بالشكل الكافي في بلدية تقرت، فباستثناء النشاط الرياضي أوالخيري الاجتماعي، لا يكاد الخواص يتبنون نشاطا آخر إلا نادرا، بالرغم من تحفيز قوانين الضرائب على تمويل النشاط الجمعوي ودعمه.

9- غياب روح المواطنة: منها عدم تحمل المسؤولية بشكل كبير لدى الكثير من المواطنين فيما يتعلق بجانب التنمية المحلية خاصة.

10- تفشي النظرة السلبية: في داخل المجتمع على نطاق واسع واعتبار أغلب المقترحات على صفحات التواصل الاجتماعي خاصة، هدف بعيد المنال و استحالة تجسيدها على أرض الواقع.

11- خطر الوقوع في المساومات و التهديدات: منها الصريحة والضمنية من جهات مجهولة ضد الناشطين عبر صفحات التواصل الاجتماعي خاصة إذا تعلق الأمر بتهديد مصالح بعض الأطراف.

12- صعوبة التواصل المباشر مع الهيئات والسلطات الرسمية المحلية: وذلك راجع لانعدام الصفة الرسمية و الاعتماد القانوني للناشطين بالصفحات الالكترونية الناشطة محليا.

13- تحدي البيئة: وما يمكن أن تشكله مجمل الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية، وحتى التكنولوجية و الدينية بحكم ما تشكله من عناصر مترابطة، ذات علاقات تأثير متبادلة على التنمية المحلية، وهي على سبيل المثال: الموقع الجغرافي، السكان، الدين والعادات والتقاليد.[1]

14- انتشار عادات ومظاهر سلبية: والتي من شأنها تعطيل سير العملية التنموية نحو الأفضل، منها عادات الإنفاق البذخي وصور التبذير أثناء المناسبات الخاصة، والإسراف في استهلاك المياه والطاقة

1- جمال زيدان، مرجع سابق، ص 22 ،23.

الخاتمة

على اعتبار أن عنصر الشباب عامل مهم جدا في بناء و تنمية المجتمع، وذلك نظرا لما له من خصائص تميزه عن باقي الفئات المجتمعية الأخرى، كالتحدي و الابتكار، الإصرار، التطلع إلى الحرية و الديمقراطية، الجرأة و المخاطرة، السرعة والانجاز و القدرة على الحشد، حيث يعد الشباب هدفا للتنمية والتي تسعى لتطوير قدراته و تعزيز توجهاته، و الرقي بإمكاناته و الحفاظ على حريته و مصالحه، وهي تعنى أيضا بالجانب الروحي و المعنوي لديه، ليكون شخصا فعالا قادرا على خدمة نفسه و مجتمعه، و كما أنه هو هدف التنمية و غايتها، فهو أيضا الوسيلة التي تحقق بها التنمية أهدافها عن طريق مشاركته الايجابية و الفعالة ووعيه بقضايا المجتمع ومشكلاته، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الدراسة الميدانية عن مدى مساهمة الشباب في عملية التنمية المحلية ببلدية تقرت و تسجيل عديد الانجازات التنموية المحلية الملموسة عبر تراب هذه البلدية، من خلال أنموذجي "الجمعية الولائية بيئتي" و كذا "صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير" و اللذين كان لهما الفضل الكبير في تغيير واقع التنمية المحلية بها للأحسن في مختلف الجوانب الاجتماعية و الثقافية، البيئية و السياحية و الإعلامية، و هو ما سبق عرضه خلال الدراسة، على غرار المشاركة الفعالة في قضايا المجتمع المحلي و مشكلاته و إيصال صوته و انشغالاته للسلطات المحلية، و المساهمة بالضغط السلمي و المنظم على الجهات المعنية لإفتكاك المشاريع التنموية و تجسيدها على أرض الواقع، و كذا القيام بعديد الحملات التطوعية و الخيرية، منها المشاركة في ملتقيات و ورشات عمل و نقاشات من شأنها توسيع المعرفة و زرع ثقافة المواطنة الايجابية لدى الآخرين، و سبل الحفاظ على البيئة المحلية كأهم مكسب لجميع أفراد المجتمع، و تعزيز الجانب الثقافي بتنشيط مختلف المبادرات للتعريف بالموروث الحضاري و الثقافي للمنطقة، في إطار تبادل الخبرات الشبانية، و الحفاظ على المعالم التاريخية و السياحية، و نشر الوعي الصحي من خلال الأنشطة و الفعاليات التي من شأنها تقديم معلومات هامة حول كيفية الوقاية من الأمراض الخطيرة و الموسمية و أسبابها، و نبذ ثقافة العنف المجتمعي...إلخ.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه برغم عديد الانجازات و الإسهامات الملموسة واقعيا من قبل الشباب في إطار التنمية المحلية ببلدية تقرت عبر الأنموذجين سابقي الذكر في مختلف المجالات التنموية، الاجتماعية و الثقافية و السياحية و البيئية، إلا أن دوره في إطار التنمية المحلية يبقى محدودا نسبيا و مرهونا بجملة من العراقيل و القيود التي تعمل على إضعاف مردوده و فعاليته التنموية، من ذلك مثلا نجد العراقيل الإدارية و البيروقراطية الممارسة من قبل الإدارات المحلية، وتضييق هامش حريته و مشاركته و إبداء رأيه في الجوانب السياسية خاصة من قبل السلطات الرسمية، رغم الدور الكبير الذي يمكن للشباب أن يلعبه في العملية السياسية و إمكانية قلب موازين القوى إذا ما تم حسن توجيهه.

وفي الأخير نقترح جملة من الحلول و المقترحات التي من شأنها تنشيط العمل الجمعوي، و كذا آليات تمكين الشباب للقيام بدوره التنموي المحلي بالمنطقة والتي تتمثل في النقاط التالية:

أ- آفاق من شأنها تنشيط العمل الجمعوي بالمنطقة:

- تنظيم ندوات تكوينية دورية للتعريف بقانون الجمعيات الجديد و شرحه.
- منح الجمعيات التي تثبت فاعليتها في الميدان مقرات أو مكاتب على مستوى البلدية.
- منح الدعم الكافي و خاصة المادي للبرامج الجمعوية المحلية الجادة.
- تدعيم الإعلام الجواري المحلي من خلال التعجيل بفتح مقر الإذاعة، و العمل على تأسيس جرائد محلية و مواقع الكترونية تكون واجهة المنطقة وأخبارها.
- تأسيس جمعيات متخصصة و تكييف الموجودة لتختص بمجال معين و تتميز في تغطيته بدل الشمولية و التعميم.

ب- آليات تمكين الشباب في مجال التنمية المحلية:

- توفير فرص عمل قارة تضمن العيش الكريم للشباب و ضرورة ملائمتها لقدراتهم الحقيقية.
- توعية الشباب بالمبادئ الديمقراطية و ترسيخ ثقافة المواطنة الايجابية لديه بضرورة المحافظة على البيئة و المحيط الذي يعيش فيه.
- ضرورة إعطاء الأولوية لإقامة قنوات اتصال مع الشباب للتعبير عن انشغالاتهم اليومية.

- ضرورة حماية الشباب من التطرف و التعصب من خلال تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية و رفع المستويات الفكرية و الثقافية و تطويرها لديه.
- تثقيف الشباب بمبادئ احترام حقوق الإنسان و إفساح المجال لهم للمشاركة في مختلف المؤسسات التمثيلية كالمجالس البلدية لأخذ دوره في عملية صنع القرار.
- حماية الشباب من المشكلات الاجتماعية كالمخدرات و العنف و تنمية الأفكار والقيم الاجتماعية الايجابية لديه.
- تذليل الصعوبات و العوائق الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية التي تعترض دور الشباب في عملية التنمية المحلية.
- الاهتمام بالشباب وعدم استثنائهم من الأنشطة و البرامج الجوارية من قبل الهيئات المحلية.
- توفير المرافق و المنشآت و التجهيزات و المراكز الشبابية الضرورية كدور الشباب والنوادي الرياضية لسد الفراغ الناتج عن عدم وجودها.
- تشجيع المبادرات الشبانية و تكريس العمل التطوعي لديه بما يخدم المصلحة العامة.

الملاحق

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

الجمعية الولائية بيئتي ASSOCIATION "Bi'ati"

(من أجل مواطنة تحافظ على البيئة و تحترم التنوع البيولوجي) (Pour une écocitoyenneté respectueuse de La Biodiversité)

إعتماد رقم: 07 / 2015 الصادر عن ولاية ورقلة بتاريخ : 10/02/ 2015

تقرت, في: 09 أفريل 2016

التقريـر الأدبـي للجمعيـة للسنة المالية 2015

8- الإحتفال باليوم العالمي للبيئة: 05 جوان 2015 و ذلك بتنظيم ملتقى للبيئة بدار الشباب خير الدين بمدينة تقرت أيام: 04-05-06 جوان, إلقاء أربعة محاضرات لها صلة بمواضيع تتعلق بالبيئة من طرف أساتذة مختصين في المواضيع التالية:

- تنقية مياه الصرف المنزلي عن طريق النباتات : المحطة النموذجية بالقصر العتيق بتماسين
- عموميات في تسيير النفايات
- حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- شرح للقانون: 19/01 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها

و تنظيم معرض للنوادي الخضراء المدرسية و الجمعيات الإيكولوجية و مسابقة في الرسم للأطفال.

9- المشاركة في الملتقى الوطني للإستشارة و التشاور حول التغيرات المناخية المنظم بالنادي العسكري ببني مسوس بالجزائر العاصمة يوم: 28 جويلية 2015, تحضيرا لقمة المناخ التي سوف تحتضنها العاصمة الفرنسية باريس من: 31 نوفمبر إلى غاية 13 ديسمبر 2015.

10- تحت رعاية السيد الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية تقرت, نظمت الجمعية الولائية بيئتي يوم دراسي حول تسيير النفايات الحضرية بقاعة المحاضرات لدار الشباب خير الدين بمدينة تقرت يوم السبت: 26 ديسمبر 2015, بحضور السيد الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية تقرت و إلقائه لكلمة مفصلة لحال البيئة بالمدينة و إلقاء ثلاثة محاضرات لأساتذة مختصين:

المحاضرة الأولى: بعنوان مختلف أنواع النفايات و عملية تصنيفها

المحاضرة الثانية: تثمين النفايات:

من تقديم الأستاذ: بن دالي عبد الرحمان مفتش سابق بوزارة البيئة و تهيئة الإقليم و مكون بالمعهد الوطني للتكوينات البيئية بالجزائر العاصمة.

المحاضرة الثالثة: بعنوان تسيير البطاريات النافذة (المستعملة) و آثارها على البيئة تقديم الأستاذ بن بوريد بلقاسم: مختص في علم البيئة و عضو بجمعية حماية البيئة و الطبيعة بمدينة قسنطينة.

رئيس الجمعية:

حساني رشدي

ص.ب: 74 الأمير عبد القادر- 30017 تقرت- ولاية ورقلة - هاتف/فاكس: 029663326- نقال: 0797140036

الجمعية الولائية بيئتي
(لنعمل من أجل حماية المناطق الرطبة)

ASSOCIATION "Bi'ati"
(Agissons pour le protection de nos zones humides)

إعتماد رقم: 07 / 2015 الصادر عن ولاية ورقلة بتاريخ : 2015 /02/10

تقرت، في: 03 أفريل 2017

التقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2016

1- المشاركة في اللقاء للمجتمع المدني مع السيد معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية بمناسبة الزيارة التفقدية للمقاطعة الإدارية تقرت و إبداء جمعيتنا (الجمعية الولائية بيئتي) بمقترحات في التنمية المحلية و التنمية المستدامة: المقترح الأول طلب استحداث مديرية منتدبة للبيئة و المقترح الثاني إنشاء مؤسسة ذات طابع إقتصادي و تجاري لتسيير النفايات الحضرية، فلاقت استحسان السيد الوزير، و بالفعل في غضون أشهر تم إنشاء الهيئة الإدارية و المؤسسة العمومية المذكورتين،اللقاء كان يوم: الخميس: 21 يناير 2016 بقاعة المحاضرات بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني تقرت 02 الشهيد مرخوفي حسين من الساعة: 14:00 إلى: 17:00.

2- المشاركة في اللقاء الولائي للتشاور مع الحركة الجمعوية تحت شعار: **"بناء جسور التواصل بين الهيئات المركزية و الحركة الجمعوية"** بمدينة تقرت يوم: الأربعاء 2016/02/03 مع السيدة المديرة العامة بوزارة الشباب و الرياضة بقاعة المحاضرات بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني تقرت 02 الشهيد مرخوفي حسين.

3- تنظيم حملة تشجير بحي النخيل بمدينة تقرت يوم: 21 مارس 2016 بمناسبة إحياء اليوم العالمي للغابات، مشاركة عشرة أعضاء من الجمعية و غرس 20 شجيرة من فصيلة الفلفل الكاذب بذات الحي و توزيع قرابة 100 شجيرة من نفس الفصيلة لبعض الأحياء لغرسها بذات المناسبة.

4- تنظيم رحلة إلى عاصمة الزيبان بسكرة يوم: الخميس 24 مارس 2016 بمناسبة عطلة الربيع المدرسية و التي تندرج ضمن برنامج الجمعية المتعلق بالسياحة البيئية و زيارة المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية لفائدة 21 عضو منخرط في النادي البيئي مرفوقين بـ: 04 مؤطرين و 02 مؤطرات على رأسهم رئيس الجمعية، تكفل الجمعية بكامل مصارف الرحلة من: نقل و إطعام و دخول حديقة الألعاب و التسلية.

5 – المشاركة في التظاهرة الثقافية قافلة (القصور تحكي) المنظمة يوم الإثنين: 28 مارس 2016 من طرف الديوان الوطني للثقافة بمشاركة 12 عضو من الجمعية في المسيرة الثقافية التي جابت الشارع الرئيسي لمدينة تقرت، إلى جانب مشاركتهم في مسابقة الرسم التي برمجت خلال التظاهرة.

6 – المشاركة بمعرض للصور حول مواضيع تتعلق بالبيئة و نشاطات الجمعية في اليوم التحسيسي حول التلقيح النصف ميكانيكي المنظم يوم الثلاثاء: 29 مارس 2016 من طرف المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي (INRAA) بسيدي مهدي، توزيع مطويات تحسيسية حول المحافظة على البيئة و التعريف بالجمعية.

ص.ب: 74 الأمير عبد القادر- 30017 تقرت- ولاية ورقلة - هاتف/فاكس: 029663326- نقال: 079714003

تابع لتقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2016

7- المشاركة في اليوم التحسيسي حول أهمية المسطحات المائية في تربية المائيات و المحافظة على البيئة المنظم يوم السبت: 14 مارس 2016 ببحيرة مرجاجة الواقعة بترب بلدية النزلة من طرف جمعيتنا و جمعية شباب وادي ريغ للتنمية و الإرشاد الفلاحي لبلدية النزلة بالتنسيق مع الغرفة المشتركة ما بين الولايات لتربية المائيات لولاية ورقلة، مشاركة جمعيتنا بمعرض للصور في هذه التظاهرة و بحوالي 40 عضو و طفل منخرط في النادي البيئي . حضور السيد الوالي المنتدب و السلطات المحلية. برنامج التظاهرة : - استزراع لنوع من السمك (فصيلة البلطي النيلي) في بحيرة مرجاجة ، معرض للصور للجمعيات و الهيئات المشاركة و كذلك عرض فكاهي ترفيهي للأطفال قدمه مهرج محترف.

8- إحياء اليوم العالمي للتنوع البيولوجي 22 ماي، تحت رعاية السيد الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية تقرت، نظمت الجمعية الولائية بيئتي يوم تحسيسي بالمعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي (INRAA) بسيدي مهدي و ذلك يوم الأحد: 22 ماي 2016، تخللته أربعة مداخلات لدكاترة و باحثين حول مواضيع تتعلق بالتنوع البيولوجي زيادة إلى هذا تنظيم معرض للصور للنوادي الخضراء مع مشاركة 25 منخرط في النادي البيئي للجمعية.
التظاهرة كانت يوم: الأحد:22 ماي 2016، من الساعة: 09:00 صباحا إلى غاية الساعة: 13:00سا بعد الظهيرة.

9- المشاركة في إحتفالات عيد الطفولة 2016 يوم الجمعة 2016/05/27 بشارع حي الإستقلال المنظم من طرف جمعية الحي المذكور. مشاركة 20 منخرط من جمعيتنا في التظاهرة و التي جاء فيها فتح ورشة للرسم و التعبير البيئي للأطفال و كذلك تقديم حصة في دورة و مدة حياة النفايات من تنشيط التلميذ النجيب في النادي البيئي : حساني صلاح الدين، أيضا تقديم أسئلة للإجابة للأطفال حول مواضيع تتعلق بالبيئة و أيضا فتح ورشة في لعبة العائلات السبع للأطفال.

10- الاحتفال باليوم العالمي للطفولة و البيئة أيام: 04 و 05 جوان 2016، تحت شعار : **"أطفالنا مستقبلنا، بيئتنا حياتنا"** بمكتبة المطالعة العمومية بحي المستقبل بمدينة تقرت، التظاهرة تمثلت في تنظيم أنشطة ثقافية و فكرية لفائدة الأطفال، تمثلت في معرض للنوادي الخضراء المدرسية و الحرف التقليدية، تنظيم مسابقة في الرسم، في الأنشودة و في التعبير الشفوي شارك فيها الأطفال و تلاميذ المدارس كذلك فتح ورشة للأطفال في المطالعة بعنوان: **طالع كتاب و خذه معك**، و للترفيه و تسلية الأطفال نظم عرض بهلواني من أداء فرقة أصدقاء الطفولة لمدينة تماسين، فكان حقا يوما رائعا لأطفال حي المستقبل بتقرت.

11- المشاركة في اللقاء مع المجتمع المدني الذي دعينا إليه من طرف السيد الوالي المنتدب بالمقاطعة الإدارية تقرت بمناسبة تكريم الفائزين في مسابقة شهر رمضان المبارك و المنظم من طرف المديرية المنتدبة للشباب و الرياضة للمقاطعة الإدارية تقرت.اللقاء كان يوم: الاثنين: 04 جويلية 2016.

12- تنظيم زيارة و رحلة إلى مدينة قسنطينة لفائدة 40 طفل من الفئة المعوزة من بلدية النزلة و تقرت لمدة يومين: 12 و 13 جويلية 2016 . نشكر جزيل الشكر رئيس و أعضاء **جمعية حماية الطبيعة و البيئة لمدينة قسنطينة (APNE)** على حسن الضيافة و التكفل الكامل بإيواء و إطعام أعضاء جمعيتنا و البرنامج الذي سطروه خلال هذه الزيارة السياحية بمدينة الجسور المعلقة.

13- تنظيم مخيم صيفي إلى مدينة القالة الساحلية لفائدة 40 طفل و طفلة من الفئة المعوزة لمدة 10 أيام و الممول من طرف **وزارة الشباب و الرياضة**، من الفترة الممتدة من : 2016/07/14 إلى غاية: 2016/07/23، تخللته زيارات إلى عدة شواطئ، حديقة التسلية و كذلك إلى بحيرة **طنقة** (Le lac Tonga) المصنفة عالميا ضمن المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية.

تابع لتقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2016

14- المشاركة في جلسة العمل المنظمة من طرف لجنة الصحة و الوقاية و المحافظة على البيئة بالمجلس الشعبي الولائي يوم: الأربعاء 2016/09/21 لمناقشة إنشغالات الجمعيات و كذلك المشاريع المنجزة و السائرة في طريق الإنجاز خصوصا ما تعلق منها بالمجال البيئي و الإطار المعيشي للساكنة المحلية مع إبداء مقترحات و حلول في التنمية المستدامة.

15- المشاركة في حملة النظافة بمدينة تقرت، الذي دعى إليها السيد الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية تقرت يوم: السبت: 2016/10/01 و التي جابت الشوارع الرئيسية للمدينة، شاركت جمعيتنا بستة (06) أطفال من النادي البيئي بقيادة السيد رئيس الجمعية. الحملة بدأت من الساعة: 08:00 إلى غاية الساعة: 10:30.

16- المشاركة في فعاليات الملتقى الأول حول قصور و أعلام وادي ريغ المنظم من طرف جمعية أعين و مشايخ بلدية تبسبست يوم: السبت: 01 أكتوبر 2016.

17- المشاركة في التصفيات الولائية للقاء الوطني للنوادي الخضراء يوم: السبت: 2016/10/08 ببيت الشباب وردة الرمال بمدينة ورقلة، المقرر تنظيمه في الفترة الممتدة ما بين: 2016/10/31 إلى غاية: 2016 /11/04 بمدينة بومرداس، مشاركتنا كانت بمعرض للصور و إنجازات الجمعية في مجال المحافظة على البيئة، بحضور السيد رئيس الجمعية: حساني رشدي و طفلين من النادي البيئي: التلميذ حساني صلاح الدين و التلميذ حساني أحمد ياسين.

18- المشاركة في المسيرة المخلدة لذكرى إندلاع الثورة التحريرية أول نوفمبر التي جابت الشارع الرئيسي لمدينة تقرت (نهج محمد أخميستي)، شاركت جمعيتنا بحوالي 25 منخرط في النادي البيئي مرفوقين بأربعة أعضاء و مؤطرين من الجمعية يتقدمهم السيد رئيس الجمعية ، التظاهرة بدأت من الساعة: 10:00 مساء إلى غاية الساعة 01:00 صباحا، حضور السيد الوالي المنتدب والسلطات المحلية، العسكرية، الأمنية، الأسرة الثورية، الجمعيات، النوادي الرياضية،الفرق الفلكلورية كانت ليلة أول نوفمبر: 31 أكتوبر 2016.

18- يوم: 2016/11/01 زيارة لمتحف المجاهد لمدينة تقرت لأطفال النادي البيئي بمناسبة ذكرى أول نوفمبر ثم التوجه إلى الملعب البلدي لـ: 10000 مقعد بحي المستقبل لبلدية تقرت، و غرس 15 شجيرة من فصيلة كازورينا بمدخل الملعب، الحملة كانت ناجحة و شارك فيها 20 منخرط من الجمعية.

19- تقديم أول حصة تحسيسية في التربية البيئية من طرف رئيس الجمعية الأستاذ المربي: حساني رشدي لفائدة 15 تلميذ و تلميذة لإبتدائية سيدي بن هارون ببلدية النزلة يوم الثلاثاء: 2016/11/22 من الساعة: 14:00 إلى غاية الساعة: 15:30 بعد الزوال ، إستفاد الأطفال بمعلومات هامة حول المحافظة على البيئة.

20- تقديم ثاني حصة تحسيسية في التربية البيئية من طرف رئيس الجمعية الأستاذ المربي: حساني رشدي لفائدة 20 تلميذ و تلميذة لإبتدائية عيادي علي ببلدية تقرت يوم الثلاثاء: 2016/11/29 من الساعة: 14:00 إلى غاية الساعة: 15:30 بعد الزوال ، إستفاد الأطفال بمعلومات جد هامة حول المحافظة على البيئة.

ملاحظة: نشيد بمساهمة وزارة الشباب و الرياضة و مديرية الشباب و الرياضة لولاية ورقلة بصفتهما الهيئتين المانحتين للجمعية.

رئيس الجمعية:

ص.ب: 74 الأمير عبد القادر- 30017 تقرت- ولاية ورقلة - هاتف/فاكس: 029663326- نقال: 0797140036

ASSOCIATION "Bi'ati"
(Education environnementale pour un développement durable)

الجمعية الولائية بيئتي
(تربية بيئية من أجل تنمية مستدامة)

إعتماد رقم: 07 / 2015 الصادر عن ولاية ورقلة بتاريخ : 2015/02/10

ورشـــات في التربيـــة البيئيـة

Ateliers sur l'éducation environnemental

مع الأستاذ و المربي البيئي: حساني رشدي

المواضيع المقترحة:

- التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة
- تسيير النفايات
- التغيرات المناخية
- التنوع البيولوجي
- ورشات تطبيقية (البستنة، إعادة التدوير...)

Thèmes proposés:

- Education environnementale pour un développement durable
- Gestion des déchets
- Réchauffement climatique
- Biodiversité
- Ateliers pratiques (Jardinage, recyclage des déchets…)

Pour de plus amples informations, contactez:
Tel/ Fax: 029663326
Tel. Mobile: 0797140036

للاستعلام الإتصال بالأرقام التالية:
الهاتف/الفاكس : 029663326
الهاتف النقال : 0797140036

المقر الإجتماعي: كتلة 726 حي النخيل 01 رقم 03 - 30017 تقرت- ولاية ورقلة - هاتف/فاكس: 029663326- نقال: 0797140036

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

الجمعية الولائية بيئتي ASSOCIATION "Bi'ati"

(من أجل مواطنة تحافظ على البيئة و تحترم التنوع البيولوجي) (Pour une écocitoyenneté respectueuse de La Biodiversité)

إعتماد رقم: 07 / 2015 الصادر عن ولاية ورقلة بتاريخ : 10/02/ 2015

تقرت, في: 09 أفريل 2016

التقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2015

1- المشاركة في حملة إشراقة أمل التطوعية للتشجير بحي الرمال 01 على الطريق الوطني رقم: 03 الحملة كانت يوم السبت: 24 جانفي 2015, شارك فيها حوالي 150 متطوع من مختلف الجمعيات, النوادي الخضراء المدرسية و الكشافة الإسلامية لسيدي سليمان (فوج البنات): غرس 93 شجيرة من فصيلة فيكوس على طول مسافة 500 متر.

2- المشاركة في اليوم الدراسي للمناطق الرطبة, 02 فبراير 2015 بالمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (مشاركة أربعة: 04 أعضاء من جمعيتنا).

3- الاحتفال باليوم العالمي للغابات المصادف لـ: 21 مارس, تنظيم حملة تطوعية شارك فيها حولي 30 عضو و منخرط في الجمعية, تم غرس من خلالها 150 شجيرة داخل المركب الرياضي الجواري لبلدية النزلة و 70 شجيرة بداخل ملعب ألعاب القوى الجديد الكائن بحي المستقبل بمدينة تقرت.

4 - تنظيم صالون محلي للصناعات والحرف التقليدية ومشتقات النخيل بمدينة تقرت بمناسبة عطلة الربيع من الفترة الممتدة من: 23 إلى 26 مارس 2015. بمشاركة حرفي و حرفيات المنطقة بما فيهم المختصين في إعادة إسترجاع مخلفات و بقايا النخيل و الورق المستعمل لغرض تثمينه.

5 - المشاركة في فعاليات اليوم التحسيسي حول المواصفات الصحية و آليات تسويق المنتجات الصيدية مع تذوق أسماك المياه العذبة بالمنطقة و الذي أنعقد بدار الشباب خير بمدينة تقرت يوم: 07 مارس 2015 المشاركة كانت بمعرض للصور حول التنوع البيولوجي البحري و إنجازات الجمعية في المحافظة على البيئة.

6 - المشاركة في الصالون الجهوي الأول للصيد القاري و تربية المائيات الذي أنعقد أيام: 12 و 13 أفريل بالقاعة البيضاوية بمدينة ورقلة تحت إشراف السيد معالي وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية.

7- الإحتفال باليوم العالمي للتنوع البيولوجي (22 ماي 2015), تنظيم يوم تحسيسي بمقر الجمعية الكائن بحي النخيل بلدية تقرت لفائدة أطفال و محبي الجمعية حول أهمية الحفاظ و التعرف على التنوع البيولوجي بمنطقتنا.تخللها عرض لفيلم وثائقي عن التنوع البيولوجي البحري في الجزائر من إعداد المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية CNDRB و مسابق في الرسم للأطفال.

ص.ب: 74 الأمير عبد القادر- 30017 تقرت- ولاية ورقلة - هاتف/فاكس: 029663326- نقال: 079714003

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصادر

القوانين

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011).

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، "**القانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات**"، (**الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012).

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير**. الولايات المتحدة الأمريكية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2016.

5- الجمعية الولائية بيئتي، **التقرير الأدبي للجمعية من الفترة الممتدة من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015**، الجمعية الولائية بيئتي، الولاية المنتدبة تقرت، الجزائر: 12/08/ 2015.

6- الجمعية الولائية بيئتي، **التقرير الأدبي للجمعية للسنة المالية 2016**، الجمعية الولائية بيئتي، الولاية المنتدبة تقرت، الجزائر: 03/04/ 2017.

ثانيا- المراجع

الكتب:

1- بن غضبان فؤاد، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**. الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

2- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع** دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد10/11. الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2014.

3- شفيق محمد، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع** . مصر: الكتب الجامعي الحديث، 1993.

الرسائل والمذكرات:

أولا: رسائل الدكتوراه

1- بركات كريم، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014.

2- بوصنوبرة عبد الله، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.

3- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، 2011.

4- فكرون السعيد، **إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر- دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

ثانيا: مذكرات الماجيستير

1- بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البلدية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

2- بن مرسلي رافيق، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق- دراسة حالة الجزائر: 2001-2011**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011.

3- رحايل يمين، **الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في الأنثروبولوجيا، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

4- عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

5- معاوي وفاء، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

المقالات:

1- بن يحي فاطمة، طعام عمر، "**واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر،العدد 11، جوان 2015.

2- بوطيب بن ناصر، "**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06**"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، جانفي 2014.

3- رحال عمر، "**الشباب والمؤسسات والأطر والمشاريع والنوادي الشبابية**"، (بحث مقدم إلى منتدى شارك الشبابي، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية و التعاون في رام الله، فلسطين، أفريل 2006).

4- غريبي أحمد، " **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، الجزائر، العدد 04، أكتوبر 2010.

5- هامل مهدية، " **علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية بالجزائر** "، مجلة الإنسان و المجتمع، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2014.

المقابلات:

1- "مقابلة مع بوطيب خضرة"، رئيسة مكتب الجمعيات و الشؤون الثقافية، بلدية تقرت، يوم 04 أفريل 2017، على الساعة 11.00.

2- " مقابلة مع توصليحت عبد القادر "، رئيس مصلحة التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية، بلدية تقرت، يوم 03 أفريل 2017، على الساعة 11.00.

3- " مقابلة مع حساني رشدي "، رئيس الجمعية الولائية بيئتي، مقر الجمعية بتقرت، يوم 11 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

4- " مقابلة مع ذباح خميسي "، مشرف صفحة معا مع تقرت لأجل التغيير، تقرت، يوم 15 أفريل 2017، على الساعة 10.00.

5- " مقابلة مع سعداوي محمد الأخضر "، رئيس فرع اتحاد الكتاب الجزائريين وناشط جمعوي، مقر الفرع، تقرت، يوم 20 مارس 2017، على الساعة 10.00.

المواقع الالكترونية:

1- طقاطقة شيرين، **دور الشباب في بناء المجتمع**، www.mawdoo3.com ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/19، 16:53.

2- وطفة علي أسعد، **تأملات في مفهومي الشباب وثقافة الشباب** ، www.tourathtripoli.org، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/20، 16:00.

3- ولد سيد المختار أحمد فال، **مفهوم الشباب و دوره في المجتمع**، http://www.birmogreine.net، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/20، 12:13.

الفهرس

الفهـــرس

	العنـــــــوان	الصفحة
إهـــداء		/
شكر و عرفان		/
مقدمـــــة		أ
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمـــــــــي للدراســـــــــة**	11
المبحث الأول	الشباب و التنمية المحلية	11
المطلب الأول	مفهوم الشباب	15
المطلب الثاني	مفهوم التنمية المحلية	15
المبحث الثاني	الإطار القانوني للجمعيات و علاقة الشباب بالتنمية المحلية	25
المطلب الأول	قانون الجمعيات	25
المطلب الثاني	الشباب و علاقته بالتنمية المحلية	39
الفصل الثاني	**دور الشباب في التنمية المحلية عبر الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي** (دراسة حالة بلدية تقرت من سنة: 2012 إلى 2016)	47
المبحث الأول	مساهمة الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في العمل التنموي المحلي ببلدية تقرت	48
المطلب الأول	واقع الحركة الجمعوية ببلدية تقرت	48
المطلب الثاني	مساهمة الشباب في التنمية المحلية	53
المبحث الثاني	تقييم دور الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي في التنمية المحلية	65
المطلب الأول	النتائج المحققة في إطار التنمية المحلية	65
المطلب الثاني	عوائق العمل الشباني في مجال التنمية المحلية	68
الخـــاتمة		76

الملاحـــق		
قائمة المراجع		
الفهـــــرس		